



جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تأثير الأزمة المالية العالمية في السياسة الخارجية الأمريكية 2008-2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

يوسف أزروال

إعداد الطلبة :

الشيما سحنون

نصرالدين شريقي

لجنة المناقشة :

| الإسم و اللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|--------------------|-------------------|--------------|
| إدريس عطية | أستاذ محاضر - ب - | رئيسا |
| يوسف أزروال | أستاذ مساعد - أ - | مشرفا و مقرا |
| محمد الصديق بوحريص | أستاذ مساعد - أ - | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية : 2015-2016



جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تأثير الأزمة المالية العالمية في السياسة الخارجية الأمريكية 2008-2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

يوسف أزروال

إعداد الطلبة :

الشيما سحنون

نصرالدين شريفي

لجنة المناقشة :

| الإسم و اللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|--------------------|-------------------|--------------|
| إدريس عطية | أستاذ محاضر - ب - | رئيسا |
| يوسف أزروال | أستاذ مساعد - أ - | مشرفا و مقرا |
| محمد الصديق بوحريص | أستاذ مساعد - أ - | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية : 2015-2016



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعطانا من فيض علمه...

وأكلام من بخير عطائه وأعزنا من بين خلقه... وأنابنا من كريم صفاته...

الحمد لله الذي قدر وشاء... بأن كنا عبدا له...

شاكرين لفضله... خاضعين لسلطانه...

الحمد لله الذي أراد أن نكون يوما هنا.. ونختم درج العلم لنبدأ درجا آخر

وما كنا لنصل لولا فضله وكرمه، ولولا أساتذة كانوا ظلل الرسل...

وما فتنوا يعطون بلا مقابل، ويمنعون من وقتهم الكثير لنكون خير سلفه لخير سلفه...

وفيه هذا المقام لا نجدوا سوى كلمات الشكر والعرفان لأساتذة العلوم السياسية...

وأخص بالذكر مؤطرنا والذي ساندنا طوال مشوار هذه السنة بنضائحه وتعليماته، وإشرافه

الأستاذ المحترم: يوسف أزروال

إلى كل عمال كلية الحقوق والعلوم السياسية

شكرا للجميع

فهرس المحتويات

| | |
|---------|--|
| 02..... | مقدمة..... |
| 9..... | الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للآزمة المالية..... |
| 10..... | المبحث الأول: مفهوم الآزمة المالية..... |
| 13..... | المبحث الثاني: أسباب الآزمة المالية..... |
| 16..... | المبحث الثالث: أهم الآزمات المالية..... |
| 25..... | المبحث الرابع: النظريات المفسرة للآزمات المالية..... |
| 33..... | الفصل الثاني: الآزمة المالية العالمية لسنة 2008..... |
| 34..... | المبحث الأول: مقدمات الآزمة المالية وحقيقتها..... |
| 39..... | المبحث الثاني: الأسباب التي أدت إلى الآزمة المالية لسنة 2008..... |
| 42..... | المبحث الثالث: السياسات العالمية لمواجهة الآزمة..... |
| 47..... | المبحث الرابع: آثار الآزمة المالية على الاقتصاد العالمي..... |
| 58..... | الفصل الثالث: تحليل السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي بعد الآزمة المالية العالمية..... |
| 59..... | المبحث الأول: مكانة الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي..... |
| 61..... | المبحث الثاني: واقع الولايات المتحدة الأمريكية في خضم الآزمة المالية العالمية..... |
| 66..... | المبحث الثالث: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الآزمة المالية..... |
| 85..... | الخاتمة..... |
| 88..... | قائمة المراجع..... |
| | قائمة الملاحق |



م



م

يمتاز القرن الواحد والعشرون بكثرة المتغيرات السائدة على مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية منها، من جانب آخر طغت العديد من الأحداث حول الأزمة المالية العالمية وذلك لظهور العديد من الآثار السلبية التي تعود على المجتمع والعالم ككل.

شغلت الأزمة المالية أذهان الكثير من الباحثين والمتخصصين، سعياً منهم للبحث عن الأسباب الفعلية وراء حدوثها، فالكشف عن الأسباب هو سر معرفة الحل، ذلك أن للأزمات المالية آثار واضحة على المتغيرات الكلية للاقتصاد، وقد تركت هذه الأزمة الأخيرة آثاراً على مستوى الناتج وعلى مستوى التوظيف ناهيك عن الأثر السلبي على الأسواق المالية.

و يرتبط مفهوم الأزمة المالية بما تحدثه حركات رؤوس الأموال عبر الدول من حالات عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في الأجل القصير، ولعل مانتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هو خير دليل على ذلك وقد امتدت آثارها الى كافة المناحي الاقتصادية من ناحية أخرى أدى ذلك الى تبعات أخرى على دول العالم كافة كأوروبا والدول العربية أيضاً، وقد شكل كل هذا آراء كثيرة حول هذه الأزمة ومدى استيعاب الدول لها.

رأى الاقتصاديون أيضاً أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي توقف لنشاط المنظمات و إفلاس البنوك و اضطراب الأسواق و قلق المستثمرين و لها تأثير واسع المدى على الأوساط الاقتصادية و السياسية منها. و قد حاولت دول العالم تقديم تفسيرات متعددة لهذه الأزمة كذلك سارعت الى تدارك الأوضاع و الخروج من مأزق الأزمة التي دفعت بحكومات دولها الى البحث عن أسبابها من اجل معالجتها و التخفيف من آثارها.

لا يخفى على احد ان اكبر خاسر تكبدت ادعايات الأزمة المالية العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل بها الوضع الى إعلان أكبر شركاتها و مؤسساتها المالية الإفلاس، نتيجة الإنفاقات الزائدة و انتشار الفساد و الرشوة في المؤسسات الاقتصادية الأمريكية و بالأخص في يونيتيد إير لاينز و انرون، التي تشكل بدورها عصب الاقتصاد الأمريكي.

لقد تزامنت المؤتمرات و الاتفاقيات إضافة الى مجموع القمم من اجل إيقاف مد الأزمة المالية العالمية حيث ان تطورها و انتشارها أدى الى توتر و تظاهرات و إقفال شركات و تسريح عمال مما زاد في خلق البطالة داخل الدول و وجدت الدول نفسها أمام ديون متراكمة لا مفر منها.

أهمية الموضوع:

جاء اختيارنا لموضوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و تأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية بصدد التعرف على الأسباب الحقيقية للازمة المالية العالمية.

_ تبيان أطراف الأزمة المالية العالمية و أثارها على دول العالم حيث ان الجميع لم ينجو من تداعيات الأزمة المالية و ذلك بسبب ارتباطهم بالولايات المتحدة الأمريكية إضافة الى استعمال الدولار الأمريكي الذي يعتبر ورقة عالمية مغيرة لكل الأوضاع.

_ معرفة موقع الاقتصاد العالمي من الأزمة حيث انه يشمل العديد من الدول الكبرى كفرنسا و الصين و ألمانيا التي تنافس الوجود و الاقتصاد الأمريكي و تسعى الى نيل الريادة ضمن الأوضاع الراهنة.

_ مناقشة و تحليل واقع الاقتصاد الأمريكي و كيف تجاوزت المؤسسات الكبرى مع الأزمة المالية العالمية إضافة الى تحليل مفصل لخطة الإنقاذ الأمريكية التي طرحت و التعليق على أهم ما جاء فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث منا في موضوع ما أسباب معينة تدفعا لاختيار دراسته و الخوض في تفاصيلها، قد تكون أسباب موضوعية تتعلق و تدخل في إطار البحث العلمي أو أسباب ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أسباب موضوعية:

_ اهتمام العديد من المحللين و الاقتصاديين في كل أنحاء العالم بهذه الأزمة المالية العالمية و محاولة معرفة حقيقتها.

_ السعي الى إبراز مواطن الخلل التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اقوي دول العالم و أكبر مسيطر على موازين القوى الوقوع في هذه الأزمة المالية بصورة كبيرة.

_ محاولة معرفة مستقبل الاقتصاد الأمريكي و العالمي خاصة في خضم ما يحدث من أزمات مالية متكررة.

أسباب ذاتية:

_ رغبتنا الشخصية في دراسة الموضوع لارتباطه بأكبر الدول في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية.

_ إبراز أسباب الأزمة المالية أو هي مجرد لعبة أمريكية ترسمها للسيطرة على أموال و استثمارات و شركات العالم فقط.

_ تشابك مواقف الدول حول الأزمة المالية العالمية و منها الدول العربية كالأردن و دول الخليج التي تأثرت بتبعات الأزمة المالية العالمية و سعت جاهدة الخروج من مأزق هذه الأزمة بأقل الخسائر.

- الدراسات السابقة:

تم التطرق في هذه الدراسة الى العديد من الدراسات السابقة التي درست الموضوع بصفة عامة و نذكر أهمها: إيمان محمود عبد اللطيف، لأزمات المالية العالمية "الأسباب و الآثار و المعالجات"، تطرقت فيها الباحثة الى العديد من العناصر المهمة تمحورت حول الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم إضافة الى حديثها عن أهم الأزمات و هي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث ركزت فيها على أسباب الأزمة و آثارها المختلفة النطاق إضافة الى تحليل مفصل لخطط الإنقاذ التي طرحتها الدول للخروج من الأزمة المالية العالمية.

مناهج الدراسة:

- منهج دراسة الحالة:

يقوم على أساس اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية، أو فرد مدمن مثلاً، أو جماعة واحدة من الأشخاص، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل. و يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

باستخدام هذا المنهج، سنركز في هذه الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر متضرر من الأزمة المالية العالمية و معرفة سياسات حكومتها للخروج من الأزمة المالية إضافة الى محاولة التوصل الى مستقبل سياستها الخارجية فيبعدها الاقتصادي بعد سنوات من الأزمة المالية.

- المنهج التاريخي:

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبداً، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوماً إلى الأمام، دون تكرار. أو رجوع إلى الوراء ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ والمنهج التاريخي أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية

والسياسية والاقتصادية. و لدراسة الوقائع والحوادث و الظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لا بد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.¹

و من هنا ارتأينا الى الرجوع الى معالم الأزمات المالية السابقة و محاولة الكشف عن أسبابها في الوقت الذي حدثت فيه إضافة الى التعرف على اعنف الأزمات المالية في التاريخ، حيث أنها شملت دول عديدة كتركيا.

- منهج تحليل المضمون:

و الذي يوظف للتقصي العلمي بهدف الكشف عن مضمون المعلومات، الخطابات و المواد العلمية و التعرف على آراء المعلقين و المفكرين و استنتاج أهم أفكارهم و كذا مواقفهم من الظاهرة المدروسة، و منه سنحاول تحليل مواقف و آراء الاقتصاديين و المتابعين لتطورات الأزمة المالية العالمية الأخيرة و استخلاص تبعاتها على دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و اقتصادياتها الكبرى.

- أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على:

1- الكتب: يعد من المصادر المهمة و الأولى في الدراسة و أداة رئيسية للباحث من اجل إجراء بحثه و لا يمكن استبعاده مهما كان.

2- التقارير: لها أهمية موضوعية في البحوث العلمية، و ذلك لتوفيرها معلومات موثوقة يستطيع الباحث الاستدلال بها و تحليل موضوع دراسته، إضافة الى احتوائها على المستجدات الدولية و العالمية بطريقة مفصلة، كذلك تضمينها لبعض الإحصائيات التي تساعد على تحليل الموضوع بشكل دقيق.

3- الانترنت: تعتبر من الأدوات المتطورة في مجال المعلومات و جمع البيانات بنوعها الكمي والكمي، و هي ضرورة للباحث في موضوع بحثه ذلك إنها تسهل عملية بحثه بالإضافة إلى اختصار الوقت.

4- المجالات: هي وسيلة أخرى من الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في إجراء بحثه حيث تتميز المجالات بالتحدد إضافة الى اعتمادها على مراكز البحث في بعض العناوين و تحمل العديد من الآراء المختلفة للكتاب حول جل المواضيع.

- صعوبات الدراسة:

كل باحث يواجه في دراسته العديد من الصعوبات التي تتمحور أحيانا حول الموضوع أو المراجع المستخدمة، و في دراستنا هذه كانت الصعوبات تتمحور حول:

¹ مانيو جيدر، ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض، منهجية البحث العلمي في رسائل الماجستير و الدكتوراه ص.106.

-قلة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي ، مع صعوبة إيجاد آراء متوافقة حول أسباب و طرق معالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

- إشكالية الدراسة و فرضياتها:

مما لا شك فيه ان الأزمة المالية العالمية هي من أصعب الأزمات التي تواجه العالم حيث كان لها الأثر على جميع الميادين و يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هذه الأزمة التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و من المتوقع ان تمتد لسنوات، من جهة أخرى تبقى السياسة الخارجية الأمريكية موضع نقاش على اثر الأزمة المالية العالمية، و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة في السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي ؟
و تندرج تحت الإشكالية مجموعة من التساؤلات الآتية:

- ماهي منطلقات الأزمة المالية العالمية.؟

- ماهي الأسباب التي أدت الى وقوع الأزمة المالية العالمية الراهنة.؟

- ما هي أهم انعكاسات الأزمة المالية العالمية.؟

- كيف واجهت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة المالية الراهنة.؟

- ماهي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الاقتصادي ضمن الأزمة المالية العالمية.؟

- فرضيات الدراسة:

- ساهمت الأزمة المالية الراهنة في تغيير الرؤى الاقتصادية للعديد من الدول بسبب انعكاساتها واسعة المدى.

- السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بتأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة.

- هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع بطريقة تحليلية تلم بجميع العناصر ارتأينا إلى اعتماد الإطار المنهجي للدراسة المتمثل في مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة كخطة شاملة للبحث.

الفصل الأول: يهدف إلى الحديث عن الأزمات المالية بصفة عامة و قد تم تقسيمه كالآتي:

المبحث الأول: يتناول مجموع المفاهيم حول الأزمة المالية بمختلف الاتجاهات.

المبحث الثاني: ارتأينا إلى الحديث فيه عن الأسباب التي تؤدي الى الأزمات المالية.

المبحث الثالث: يتناول أهم الأزمات التي عصفت بدول العالم.

المبحث الرابع: يدرس أهم النظريات المفسرة للازمات المالية.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:تناولنا فيه مقدمات عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى الحديث عن الأسباب الحقيقية التي أدت الى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المبحث الثالث:يحتوي على السياسات العالمية التي قامت بها الدول لمواجهة الأزمة المالية.

المبحث الرابع:تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث:هو فصل تحليلي يناقش أهم المتغيرات التي حدثت خلال الأزمة المالية العالمية في أهم دول العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

المبحث الأول:دراسة مكانة الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني:يهتم بالولايات المتحدة الأمريكية و واقعها في خضم الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثالث: يحتوي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الأزمة المالية.

الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للأزمة المالية

الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للأزمة المالية.

الأزمات المالية هي احد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي، و قد فسرت هذه الأزمات من طرف العديد من الاقتصاديين حيث ذهب كل واحد فيهم إلى اقتراح أساليب و سياسات مختلفة لإيقاف هذه الأزمات. إضافة إلى ذلك كانت العديد من النظريات المفسرة للأزمات المالية فمنها نظرية كارل ماركس و نظرية كينز، كذلك نجد المدارس مثل المدرسة الكينزية و النمساوية. في حين يري الاقتصاديون و المحللون أن الأزمات المالية يمكن التنبؤ بها و دراسة مراحل ظهورها إلى غاية انفجارها و هذا راجع إلى دراسة مستويات النمو داخل الدول.

بالعودة إلى التاريخ نجد أن العالم مر بالعديد من الأزمات المالية المتكررة و اختلفت هذه الأزمات في شدة قوتها و تأثيرها على الدول، فظهور الأزمات المالية و الاقتصادية بدأ منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي و حتى نهاية عقد التسعينيات و اليوم يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة مالية أخرى بدأت تلوح في أهم دولة في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية التي اختلف الكثير في تصنيف الأسباب المباشرة و الغير مباشرة لهذه الأزمة.

تنوعت الأزمات على العديد من المجالات المهمة للدولة حيث أنها تمس دائما قطاعات لها موقع استراتيجي و مهم لدى الدولة، على سبيل المثال: أزمة الغذاء و أزمة الطاقة ، أزمة المديونية الخارجية، أزمة البيئة ثم الأزمة المالية ، و كل هذه الأزمات خلقت مع مرور الوقت أزمات اقتصادية أخرى حيث أصبحت دورية. من خلال كل هذه المتغيرات سوف يتم في هذا الفصل تقديم مفاهيم مختلفة للأزمة المالية إضافة إلى معرفة أسباب الأزمات المالية ، مع التطرق في المبحث الثالث إلى أهم الأزمات في دول مختلفة، ثم سنقوم في المبحث الرابع بإيجاز لمختلف النظريات المفسرة للأزمات المالية.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية.

هي حالة أو مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية يصاحبها تسارع في الأحداث و التي تؤدي لعدم الاستقرار و التي تدفع متخذ القرار للتدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه و إعادة توزيع النظام من الدخل و الثروات بين الأسواق الدولية و المالية.

كما هي تدهور و انهيار مفاجئ في الأسواق و المؤسسات المالية كالأسهم أو العملات لدولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية لتمتد بعد ذلك للاقتصاد الكلي أو الجزئي المحمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار و أسعار الأسهم و السندات و إجمالي القروض و الودائع المصرفية و معدل الصرف و التي تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي و النقدي¹

تعرف الأزمة المالية على أنها هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، و الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية، مثل الآلات و المعدات و الأبنية و إما أصول مالية، و هي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، و هذه تسمى مشتقات مالية، و منها العقود المستقبلية (للفظ أو للعملات الأجنبية مثلا)، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فان ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأول نتيجة انفجار فقاعة سعريه مثلا و الفقاعة المالية أو السعريه أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا، هي بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية².

الأزمة المالية هي وقوع خلل خطير و مفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية و يتضمن أخطارا و تهديدات مباشرة و كبيرة للدولة و المنظمات الأفراد و جميع أصحاب المصالح، و يتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة و فاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة و تؤدي الأزمة المالية إلى نتائج من جميع الموارد، و تؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية و مؤسسات أخرى³.

تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان.

¹ سميرة نوي، تأثير الأزمة المالية على السياسة العالمية " دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013)، ص.17.

² مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، (جامعة بسكرة، العدد الثامن، أبحاث اقتصادية وإدارية، ديسمبر 2010)، ص.6.

³ يوسف أبوفارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة)، ص.4.

و هي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و يستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة CYCLE بدلا من كلمة CRISES التي تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين أن cycle الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية¹.

و يعرف عليوة الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب العادات و العرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة. و يعرفها محمد احمد الخضيرى على أنها لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، و بذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية.
 - الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.
- أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، و من مظاهرها انهيار البورصة. و تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برتمه مصحوبا بفشل كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي².

- و من خصائص الأزمة المالية ما يلي:
- المفاجأة العنيفة عند انفجارها و استقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد و المؤسسات المتصلة بها.
- التعقيد و التشابك و التداخل و التعدد في عناصرها و عواملها و أسبابها و قوى المصالح المتعلقة بها.
- وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح و هو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار و بالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك.

- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من..... التي يضمنها إطار الأزمة.
- وتوجد عدة مؤشرات لحدوث أزمة مالية و التي تتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، و كذلك بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية و النقدية، و يترتب عنها عدم الثقة لدى المستثمرين في الدولة على تحقيق طموحاتهم الاستثمارية، و تدرج هذه المؤشرات فيما يلي:

¹ حسين بوزغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار والحلول المقترحة لمعالجتها،(الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009).

² فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، (جامعة سكيكدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)ص.2.

- الارتفاع في معدل البطالة و معدلات التضخم و المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر كأصول العقارية على أسواق الائتمان.
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال و قطاعات البنوك.
- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية، و ما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق¹.

¹ ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الآثار وسياسات مواجهتها، (الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009) ص،3.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية.

يمكن الحديث عن أسباب الأزمات المالية من خلال:

1/- عدم استقرار الاقتصاد المالي:

أ- أن احد أهم مصادر الأزمات الخارجية الواجب الأخذ بها هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يواجه عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير و الاستيراد صعوبة الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون و تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا ملموسا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، و شكل انخفاض شروط التجارة سببا مهما و فاعلا للازمة المالية في حالة كل من فنزويلا و الايكوادور، حيث الاعتماد الكبير كان في هذه البلدان على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد و قلة تنوعه.

ب- تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية احد المصادر الخارجية المسببة للازمات المالية في الدول النامية، فوجود تغيرات كبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا يؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية و درجة جاذبيتها.

ج- تعتبر تقلبات أسعار الصرف المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي و التي كانت عامل مباشر و غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية¹.

2/- اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان و تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، و الذي يمكن إجمالاً بيان أهم الأسباب المؤدية لهذه الاضطرابات على مستوى القطاع المالي².

تعد أزمة عام 2008 من أسوء الأزمات المالية منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 على حد رأي الخبراء الاقتصاديين و يمكن إرجاع الأسباب إلى:

¹ أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010)، ص.ص. 188-189.

² أسامة عبد المنعم السيد علي، المرجع نفسه، ص. 189.

* **زيادة الاقتراض:** وخاصة في مجال القروض العقارية اعتمادا على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات حيث ارتفعت بما يقارب 124% خلال الفترة 1997-2006 مما حفز الكثيرون على الاقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في الأساس اعتمادا على ارتفاع أسعار العقار كضمان عندما بدأت أسعار الفائدة ترتفع بشكل غير متوقع أدى ذلك إلى تزايد التزامات محدودي الدخل نتيجة ارتفاع أعباء القروض إضافة إلى قيمة القرض فامتنع الكثير عن السداد و بدأت أسعار العقار تهوي للأسفل.

* **تركز المخاطر:** أدى تركيز الرهون العقارية لدى البنك إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية بضمائها (سياسة التوريق Securitization) تم بصدد موجة ثانية من الأصول بضمان هذه الرهون و تستمر العملية موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد أخرى و هذا أدى إلى تركيز الإقراض في قطاع واحد (العقار) على زيادة المخاطر.

* **ضعف الرقابة و الإشراف:** حيث أن المؤسسات المالية تشتري سندات أولية (Securities) بضمان الدين العقاري و يتم إعادة إنتاجها أو إعادة بيعها في السوق الموازية عدة مرات طالما هناك من يشتريها و هذا أمر ناجم عن ضعف الرقابة و الإشراف الكافيين على المؤسسات الوسيطة و هكذا نلاحظ انه تم بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط و هو أساسا ضعيف و غير قوي و مهدد دائما فإذا انهار جزء ينهار الكل و هو قائم بالفعل¹.

و نذكر أيضا أسباب أخرى أهمها:

ضعف النظم المحاسبية و الإفصاح و الأطر القانونية: حيث أن الإطار الذي تعمل فيه البنوك إذا كان ضعيفا أو هشاً فسيؤثر سلبا على أداء البنوك، و يرى معظم المحللين إن النظم المحاسبية المتبعة و إجراءات الإفصاح المحاسبي و كذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق و ممارسة الإشراف الفعال على البنوك، و أوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، و لا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة و تنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة و الموضوعية و الشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء و المقترضين، و إذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد و بطء الاجراءات و طولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترض أو في حالات الإفلاس فان النتيجة هي ارتفاع

¹ موسى اللوزي وآخرون، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ج 2، 2001، 1432-2) ص.ص. 53-54، ص. 38.

خسائر البنوك و ارتفاع تكاليف الإقراض، كما أن العديد من الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من ضعف النظم و الإجراءات المحاسبية المتبعة و درجة الإفصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية¹.

قد طرحت العديد من التساؤلات حول الأزمة المالية العالمية و تراءت جل التساؤلات حول ما إذا كانت بسبب اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد و الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة؟ أو بمجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية؟ أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينا نشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعرق العوامة اليو-ليبرالية... و الفجوة التي... تتوسع في داخل الدول بين الفقراء و الأغنياء، و التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية و الطاقة؟

بدأت أزمة 2008 بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم و التي ارجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم " ساب برايم" و التي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بان يكون للمقترض سجل مالي قوي، و التي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، و قد كانت أسهم القطاع المصرفي و على وجه التحديد بنوك " يوبي اس " و " اتش ا سي سي " و " باركليز " قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، و هو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بان المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري و مدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري².

¹ محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 "، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012)، ص.ص، 69-70.

² بشار المطارنة، وليد الصافي، الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق.ص.55.

المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية.

ثمّة أزمات مالية كثيرة عصفت باقتصاديات دول العالم المختلفة في ظل الانفتاح و التحررية الاقتصادية نذكر منها الآتي:

1- الأزمات المصرفية: يقصد بالأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة عسر مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي تضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكل النظام المصرفي.

2- أزمة العملة و أسعار الصرف: تحدث هذه الأزمات عند حدوث هجمات المضاربة في عملة بلد ما يؤدي إلى هبوط حاد في قيمة العملة، مما يرغم البنك المركزي إلى استخدام جزء كبير من احتياطياته من النقد الأجنبي للدفاع عن العملة المحلية، هناك اختلاف بين أزمات العملة ذات الطابع القديم و أزمات العملة ذات الطابع الحديث، حيث إن الأزمة الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإصدار النقدي بهدف الإنفاق و هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للعملة.

إما النوع الثاني من الأزمة فيكون غالبا بسبب حصول مضاربات على العملة و تذبذب أسعار صرفها في الأسواق المالية و البورصات و هذا هو الأخطر و الأشد تأثيرا على مجمل القطاعات الاقتصادية لذلك البلد و من الأمثلة على أزمات سعر الصرف هي أزمة العملة في تايلاند و التي كانت السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

3- أزمة الأسواق المالية: و تتكون عندما يرتفع سعر الموجودات بشكل يتجاوز قيمتها، و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الموجود هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة الموجود على توليد الدخل، و في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الموجود مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الموجود فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الموجودات الأخرى و من الأمثلة على ذلك انهيار بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 1987¹.

4- أزمة الديون: تعد هذه الأزمة من الأزمات الكبيرة التي تؤدي إلى التأثير في القطاع المصرفي و القطاعات الاقتصادية الأخرى، و ترتبط أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن التسديد.

إن توقف القطاع العام عن تسديد التزاماته يؤدي إلى هبوط حاد في تدفق رأس المال إلى الداخل و قد يحصل تعثر في التسديد لمجموعة من الأسباب تتمثل في الملاءة المالية المشكوك بها للمقترض أو تساهل إدارة

¹ عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق المال العربية، "دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2005-2010"، ص.104.

البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقترض و من الأمثلة على هذا النوع أزمة الديون في الثمانينات¹.

شهد العالم برمته العديد من الأزمات المالية حيث إن الأزمة المالية عبارة عن حوادث تتجدد و تتكرر إلى حد كبير و لكن بصورة غير منتظمة و لا متشابهة بمعنى آخر هي ليست بالدورية أو المتجددة في فترات زمنية متساوية الطول و إلى حد بعيد، و نذكر هنا مجمل الأزمات التي عصفت بالاقتصاد كما يلي:

* الأزمة المالية 1847:

تعد هذه الأزمة من أزمات الرأسمالية اليافعة، ظهرت تلك الأزمة في إنجلترا و التي ما لبثت أن عمت البلدان الرأسمالية الأخرى بخاصة البلدان التي تقاربها في التطور الاقتصادي آنذاك كفرنسا، و يذكر أن أزمة عام 1847 كانت شديدة لدرجة أنها خلفت وراءها البؤس و الحرمان و الفقر لملايين الناس كما أنها أيضا خلفت ثورة عمالية كبيرة حطم فيها العمال الآلات و المصانع، أما أهم أسباب ظهور هذه الأزمة فيمكن حصرها في التقدم التكنولوجي و ضعف الاستهلاك و صعوبات التصدير و انعدام السياسات التصحيحية من قبل الدولة التي كانت... بنفسها عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية.

و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة هو صدور قانون سنة 1844 و المعروف باسم قانون روبرت بيل (PEEL) و الذي موجه يصدر مصرف إنجلترا الأوراق النقدية بقدر ما يحتفظ بتغطية ذهبية تعادل جميع ما يصدره من هذه الأوراق².

* الأزمة المالية 1866:

حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، باعتباره المركز المالي الأساسي للعالم آنذاك، و تعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي³

* الأزمة المالية 1907:

شهد الاقتصاد الرأس مالي و منذ عام 1850 ازدهارا وتوسعا كبيرا سواء كان في الأسواق الداخلية أم الخارجية من خلال إيجاد صيغة للتوافق ما بين البني التجارية و التكنولوجية و الإدارية التي تميزت بها تلك المرحلة

¹ عبد الحسين حاسم محمد الأسدي، المرجع السابق، ص 105.

² موسى اللوزي، نجم العزاوي وآخرون، المرجع السابق، ص.36.

³ الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، (لبنان: جامعة الجنان، 2009)ص.5.

و التي يطلق عليها مرحلة الرأسمالية الصاعدة خاصة خلال المدة (1850-1907)، إذ تميزت البنية التكنولوجية بتعدد الاختراعات و الابتكارات العلمية و بتطبيقاتها في مختلف الحقول الاقتصادية مما ترتب على ذلك زيادة كبيرة في الإنتاج، و لقد وافق ذلك تطور كبيرا في البنية التجارية و بمساعدة الأدوات العامة الذي تجلّى في زيادة الأساطيل البحرية للدول الصناعية، فضلا عن ذلك اتساع كبير في الأسواق الداخلية فقد استقبلت الولايات المتحدة لوحدها (45) مليون مهاجر هذا من جانب كما زادت رقعة الأسواق الخارجية عندما ازدادت الرقعة الاستعمارية لتلك الدول لتشمل أكثر من 300 مليون شخص في الدول المستعمرة. و لعل أهم أسباب هذه الأزمة يرجع إلى الصراع المحموم بين الدول الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات و الأسواق الخارجية، إضافة إلى تراجع نصيب بريطانيا و فرنسا في التجارة الخارجية خلال هذه الفترة. يمكن القول إن أهم ما يميز هذه الأزمة هي أنها اقل حدة و شدة بحيث لم تؤدي إلى هبوط كبير بسبب توفر الأسواق الداخلية و الخارجية التي شكلت عائقا مهما إمام الهبوط، فضلا عن المعالجات السريعة في المجال النقدي و صدور القوانين التي تنظم عملية الإصدار النقدي، ففي إنجلترا قد اختفت في عام 1913 جميع المصارف المستقلة التي كانت تمتلك حق الإصدار، و بقي مصرف إنجلترا هو المصرف الوحيد المسؤول عن عملية إصدار الأوراق النقدية، و تحققت بذلك توافق توجيهات المصرف مع توجيهات وزارة المالية¹.

* الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933:

لقد اتسمت الأزمة الاقتصادية 1929-1933 بعدد من الخصائص التي تميزها عن الأزمات السابقة و إذا القينا نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القرن التاسع عشر نلاحظ تتابع عدد من الدورات الاقتصادية، و من أهم الأسباب التي أدت إلى أزمة 1929 الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف و زائد عن الطبيعي راجع إلى التصريحات المتفائلة و الصادرة عن الصناعيين مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928، أو عن رجال السياسة كولييدج رئيس الولايات المتحدة و عن اقتصاد بين مثل ارفينج فيشر الذي أكد في خريف 1929 إن أسعار الأسهم بلغت ما بدا سقفا عالميا مستمرا، إضافة إلى وفرة الادخار و سهولة الاقتراض لشراء الأسهم.

¹ موسى اللوزي، نجم العزاوي وآخرون، المرجع السابق، ص.38.

- المضاربة الوهمية حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، و ليس لان توزيعات و إرباح الشركات في ارتفاع إي أن الأسعار تتصاعد و تصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات¹.

- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق، و عمليات البيع الشاملة من اجل أوامر البيع الموقوف و طلبات حد الضمان، كما كانت هناك جملة من الانحرافات الحاصلة في أسواق رؤوس الأموال و التي زادت في تعميق الأزمة منها:

- نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي، و التي كانت تتصف بالضالة 10% و لان عددا من المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم، إضافة إلى أن العدد الأخر كان فاقد الثقة في إن السوق ستستعيد توازنها، و بالتالي فان الكثير فقد اتجه إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي الجزئي، و ذلك ببيع الأوراق محل المعاملة، و هو ما أدى إلى الرفع من عرض الأوراق، و نجم عن ذلك المزيد من التدهور في الأسعار.

الممارسات غير الأخلاقية: و من أهم صور الممارسات التي كثر التعامل بها في الصفقات التي تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد الكبير. البيع الصوري، الشراء بغرض الاحتكار، استغلال ثقة العملاء، و اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية².

و من نتائج الأزمة إفلاس الكثير من الشركات، و تفشي البطالة كذلك انخفاض الطلب على السلع و الخدمات و.... الأسعار كما أن حجم الاستثمار قد تقلص بشكل كبير نتيجة لأحجام المقرضين من منح الائتمان لكونهم لم يتمكنوا من تحصيل حقوقهم من المدينين الذين عجزوا بدورهم عن الوفاء بما عليهم من مستحقات، و من ثم فان البنوك قد واجهت صعوبات عدة في استرداد مستحقاتها، و هو الأمر الذي تركها تعجز في مجابهة سحب زبائنها لودائعهم، مما نجم عنه إغلاق العديد من هذه البنوك³.

*الأزمة المالية 1974-1975:

لقد بدأت تودر هذه الأزمة في أواخر الستينات من القرن الماضي ثم تطورت خلال السنوات الأولى من السبعينيات، فقد أشار الاقتصادي الأمريكي (أكلي) و هو يتكلم عن تلك الفترة " فموجه التضخم بدأت

¹ عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة دالي براهميم، 2009-2010)، ص.ص.15.

² عبد الغاني بن علي، المرجع السابق، ص.16.

³ المرجع نفسه، ص.18.

الظهور في الولايات المتحدة منذ منتصف الستينات مع ازدياد كبير في الإنفاق على حرب فيتنام و تصعيد الإنفاق على التسلح، فضلا عن ذلك بدا الضعف في القوة التجارية للاقتصاد العالمي و على نحو سريع، ففي عام 1964 كان حجم فائض ميزان المدفوعات يبلغ 6.8 مليار دولار، تدهور إلى 600 مليون دولار عام 1968 ثم تحول إلى عجز في عام 1970 بحوالي 2.9 مليار دولار.

أدى عدم التوازن في أسعار الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الصعود و التضخم و ذلك بسبب ازدياد النفقات الخارجية المباشرة و غير المباشرة لحرب فيتنام بحوالي 1.5 مليار دولار سنويا مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات و بالتالي أصبحت الولايات المتحدة سنة 1968 اكبر دول العالم استيرادا لرؤوس الأموال لسد هذا العجز، و اتخذت الولايات المتحدة سياسة الانكماش المالي و النقدي ابتداء من منتصف عام 1969 لكن ابتداء من 1970 إلى إيقاف العمل بهذه السياسة و عادت المضاربة في النصف الأول من عام 1971 و بلغت حدا خطيرا¹.

و كان من المتوقع أن تؤدي تغيرات أسعار الصرف إلى خفض ملموس في ميزان المدفوعات الجارية الأمريكية و إلى خفض الفائض الكبير في الميزان الجاري لليابان و ألمانيا، فقامت الولايات المتحدة بإيقاف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، و بذلك انهار الأساس الذي قام عليه نظام بريتن وودز ، و حلت محله اتفاقية سمشوتيان التي لم تدم طويلا حيث أعقبها تطورات أخرى أكثر عنفا حيث استمر سعر الذهب في الأسواق المالية بالارتفاع، و اتخذت الولايات المتحدة قرار بخفض سعر الدولار بمعدل 20% خلال العامين 1971-1973 عندئذ قررت 6 دول من دول أوروبا الغربية و معها اليابان في آذار عام 1973 بتعويم عملاتها تجاه الدولار.

لذلك وقعت الأزمة في 1974 حيث دخل الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة الركود و هبط الإنتاج الصناعي بمعدل 8.1 في العالم الرأسمالي و بنسبة 11.6% في البلدان الصناعية الكبرى و بخاصة في الصناعات الالكترونية و البتر وكيماوية و هبط إنتاج الصلب في العالم الرأسمالي بحوالي 70 مليون طن و إنتاج الاسمنت بحوالي 71 مليون طن، و ازدادت البطالة بشكل كبير لكن بعد عام 1976 حصل بعض التعافي في الاقتصاديات الكبرى في العالم فقد انخفضت البطالة في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا².

¹ موسى اللوزي، نجم الغزوي وآخرون، المرجع السابق، ص.44.

² المرجع نفسه، ص.45.

*أزمة أكتوبر 1987:

يمكن إجمال أسباب الأزمة المالية الدولية لشهر أكتوبر في النقاط التالية:

- ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988.
- استمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي الذي قد يتجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر حسب النشرات الإحصائية لوزارة التجارة الأمريكية.
- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية طويلة الأجل الصادرة من السلطات الأمريكية) مما زاد في عرض هذه الأسهم و من ثم انخيار أسعارها.
- لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (الأكثر سيولة) مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة و ارتفاع أسعار الفائدة.
- شهدت فترة قبل حدوث أزمة 1987 ازدهارا كبيرا و ارتفاع ملحوظا لأسعار الأسهم حيث ارتفعت أسعار الأسهم كثيرا، فالمؤشر الفرنسي لأسعار الأسهم ارتفع ب 275% و كذلك المؤشر البريطاني فاينانشل تايمز ب 200% و يمكن إرجاع ذلك إلى تزايد إرباح الشركات و زيادة حصة الادخار الموظفة في الأوراق المالية و تصاعد عمليات الابتكار المالي.

و سرعان ما انتشرت الأزمة إلى باقي الدول ، نتيجة طبيعة و خصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات، و الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987¹.

تعتبر أزمة أكتوبر اقل حدة من أزمة الكساد العظيم (1929-1933) و قد مست العديد من الدول و فيها تلاشى مؤشر البورصة الاسترالية تماما و هبطت أسعار العقارات و انخيار مؤشربمعدل الثلثين، و من نتائج الأزمة:

- انخفاض أسعار الأسهم و انخيار مؤشرات داو جونز.
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل، مع حدوث انكماش واضح في استثماراتها و إنتاجها.
- تعرض البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتبليك البنوك.
- زيادة إعداد العاطلين عن العمل خصوصا العاملين في البنوك و المؤسسات المالية.

¹ عبد الغاني بن علي، المرجع السابق، ص.ص.20-21.

- تأثر البلدان و البنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار و خاصة البلدان النفطية.

أدت الاضطرابات التي سببتها أزمة 1987 إلى تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الأزمة بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها و من أهم أشكال التدخل إيقاف التعامل في بعض البورصات و تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية إضافة إلى الحد نوع ما في اشتداد المضاربات بوضع قيود و ضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات من طرف الحكومات و استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية و فعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات و قد اعتبرت الأزمة المالية في أكتوبر 1987 الأعنف بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، كما يعتقد أن الإعلان عن إحصائيات لوزارة التجارة الأمريكية هو المتسبب في الانهيار الحاصل¹.

*أزمة تركيا:

نبدأ بالحديث عن تركيا ما قبل الأزمة حيث بدأت إرهاباتها مع الحملة التي شنتها السلطات التركية للتحقيق في فساد قطاعي الأعمال الأمر الذي ترتب عليه القبض على عدد من رجال الأعمال و على رأسهم ابن شقيق الرئيس السابق سليمان ديميريل و تزامنت هذه الأحداث مع تصاعد حدة الخلافات السياسية مما انذر بحدوث اضطرابات في البلاد و دفع المستثمرين الأجانب إلى بيع الأسهم و السندات التركية مما أدى إلى تدهور قيمتها و من ثم تعرضت البنوك لضغوط متزايدة بسبب الأموال الضخمة التي اقترضتها لتمويل شراء السندات الحكومية، و مما ضاعف عن حدة الأزمة أن طلبات الاقتراض التي تقدمت بها البنوك المتعثرة للبنوك الأخرى قوبلت بالرفض فكانت النتيجة المنطقية مزيدا من هروب رؤوس الأموال و تفاقم أزمة السيولة، و الواقع انه كان لا مفر من اتخاذ الحكومة لهذه الإجراءات إذ أن الفساد كان متفشيا بصورة كبيرة في جميع قطاعات الاقتصاد و على رأسها القطاع المصرفي، الذي ساهمت الحكومة في فساد بسبب عدم إقرار التشريعات الأزمة لتنظيمه إلى القانون الذي انتهجته منذ عام 1994 و بموجبه تضمنت الحكومة جميع الودائع البنكية بالكامل، الأمر الذي.....أو تهريبها إلى خارج البلاد².

تشابه الأزمة التركية في عدد من السمات المشتركة مع الأزمات في اقتصاديات الأسواق الناشئة التي تنفذ برنامج تثبيت تستند على أسعار الصرف، و هذه البرامج تستخدم عادة سعرا الصرف كأداة تثبيت الاتجاهات التضخمية المرتقبة، و كثيرا ما يعتمد على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة التي تجتذبها فرص تمويل العجز

¹ عبد الغاني بن علي، المرجع السابق، ص.23.

² المرجع نفسه، ص.40.

الخارجي المتزايدة الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في قيمة العملة، و لكن تراكم الدين الخارجي يؤدي إلى نهاية المطاف إلى الخروج السريع لرؤوس الأموال مما يدفع بسعر الصرف في الاتجاه المعاكس أو يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، و من خلال هذه الدورة المالية المتأرجحة بين الازدهار و الانكماش نجحت بعض البلدان (مثل المكسيك و البرازيل) في التغلب على استقرار الأسعار و تفادي العودة إلى التضخم السريع، و قد اتبع البرنامج التركي في البداية طريقاً مماثلاً لكنه بدا يواجه صعوبات في مرحلة أكثر بكثير في عملية مكافحة التضخم، و كان منشأ الصعوبات هو أن البرنامج بدا في مناخ سادته مشاكل هيكلية و أوجه ضعف في جهات كثيرة مختلفة، و على وجه الخصوص في الموارد المالية العامة و القطاع المصرفي.

أما بالنسبة لاندلاع الأزمة في تركيا فقد كانت نتيجة للتضخم المزمن منذ الثمانينات الذي بلغ متوسطه 70% سنويا حيث شرعت الحكومة في ديسمبر 1999 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ببرنامج تثبيت عام 1999 بغرض تخفيض معدل التضخم من 64% إلى 25% في نهاية عام 2000، و الوصول إلى اقل من 10 بحلول عام 2000، و أزمة 2001، لم تقتصر على حجم التضخم وفقدان الليرة التركية 40% من قيمتها أمام الدولار خلال أسبوع، بل رافق ذلك من إفلاس الشركات و إقفال لمصانع، مما أدى زيادة البطالة التي رافقتها موجة ضرائب عالية، إما عن أهم أسباب الأزمة فيمكن إيجازها في :

- تفاقم الديون التي تضخم فوائدها لتلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة ووفق الحسابات الاقتصادية التركية، بلغت الفوائد التي دفعت خلال السنوات العشرين الأخيرة 426.7 مليار دولار، علما أن الديون الداخلية تلتهم فوائدها 95% من قيمة مجمل واردات الضرائب.

- انضمت تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، كخطوة على طريق الانضمام إلى الاتحاد، مما أدى إلى خسارة الرسوم الجمركية التي كانت ترد للخبزينة التركية عن البضائع المصدرة و المستوردة، و قد بلغت الرسوم قرابة 4 مليارات دولار¹.

- الإسراف و التبذير الحكومي، الذي أدى إلى تحديد ليس اقل من 195 مليار دولار (حسب اتجاه الغرف و البورصة التركية)، و يضاف إلى ذلك عمليات نهب البنوك الحكومية، عبر الاحتيال والإفراض غير الآمن وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإنفاق العسكري الباهظ، وخسارة بعض الأسواق.

وكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد تعهدا بدفع 30 مليار دولار لتركيا منذ بداية الأزمة، إلا أنهما أوقفا الإفراج عن دفعات من برنامج المعونة نتيجة تراخي الحكومة.

¹ عبد الغاني بن علي، المرجع السابق، ص.41.

استطاعت تركيا على مدى عقدين من الزمن، تحقيق تطور عميق في التحول الاقتصادي، وعلى الرغم من الصعوبات والعجز في الموازين الثلاثة الميزان التجاري والحساب الجاري والمالية العامة، وتعرضها للأزمة الاقتصادية الحادة، فإنها وعبر الإصلاح الشامل على مراحل أصبح اقتصادها أكثر صموداً أما التقلبات الخارجية والتغيرات الداخلية وأمن نمو مستداماً في الاقتصاد الكلي، وكان من أهم دلالات النجاح خفض التضخم إلى رقم أحادي وتواصل النمو¹.

¹ عبد الغاني بن علي، المرجع السابق، ص.42.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للأزمات المالية.

تتعد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني، فمنها ما قد ينتج عن زعر مصر في " Banking Panic " والذي بدوره يترتب عليه كساد أو إنكماش فيالنشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب إنهاء حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة " BUBBK "، في أسعار بعض الأصول أو بسبب أزمة عملة وانحيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء طلال المسؤولية على النظام الرأسمالي، فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية " مينسكي "

" Minskys Theory " فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه Financial Fragility وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع إلى الاقتصاد ككل، وتدور نظرية " مينسكي " في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى " التمويل المتحوط " .

وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض باقتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر، وتنتقل دوى التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحهم المتوقعة¹ .

وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للاقتراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة

¹ أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، المرجع السابق، ص.ص.191-192.

المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً¹.

نظرية الاقتصادي (فريش Frisch):

ميز فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد أن الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للأزمة، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائماً الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، وأن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية وحد الآن هي معروفة، أما آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخلياً تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة توسع زيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار، والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان (التسليف) مقنناً ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي فيقل الطلب على العمالة وينخفض التخزين السلعي ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود².

نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد):

حيث يبين بعض الاقتصاديين أن تراجع الأرباح كانت السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للمدة 1945-1986 ويؤكدون أن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه المدة الذي دفع إلى تحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساسي لحدوث الأزمة بينما الصدمات الخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارات لنشوب الأزمة، أي نمط الإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباح والصدمات الخارجية تعد عامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة، وقد استند هؤلاء الاقتصاديون في إثبات صحة هذا التحليل، بدراسة الحالة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة خلال العقد السادس والسابع من القرن 20، إذ تم تحديدي ثلاث تصدعات أزمات أصابت تلك الاقتصاديات والتي تم تحديدها

¹ أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، المرجع السابق، ص 192.

² إيمان محمدو عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011)، ص.34.

بدقة في النصف الثاني من العقد السادس في الولايات المتحدة، وفي عام 1973 في معظم البلدان الغربية وفي عام 1979 فرنسا، وقد فسر كثير من الاقتصاديين أن تراجع أرباح الإنتاجية يعود للأسباب الآتية:

1/- انفجار أزمة العمل في منتصف القرن العشرين وتغير سوق العمل النوعي مما تسبب بزيادة التكلفة الحبرية للنتاج.

2/- تدخل الدولة المتزايد والمتمثل بحصة النفقات العامة (نفقات الدولة، السلطات المحلية، الضمان الاجتماعي) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3/- تغيير بنية ومواقع القطاعات الاقتصادية بين مدة وأخرى، إذ تناقصت الأرباح في السنوات الأخيرة في قطاعي الصناعة والزراعة وبرز دور قطاع الخدمات بسبب ارتفاع نسبة عدد المنشغلين فيه بمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى¹.

أما أنصار "المدرسة الكينزية" فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي، وحددوا سبب ذلك بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973 والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام وبسبب بقاء منحى الطلب الكلي على حاله، لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة².

أما "المدرسة المؤسسية" Institutional School التي تعد أحد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية، تنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها، أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وإن ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية، تتبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة... وهكذا يخلص الاقتصادي

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.35.

² المرجع نفسه، ص.37.

Calbraith الذي يعد أحد مؤسسي هذه المدرسة إلى أن مشاكل النظام الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق، لذلك فإن تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مأزق الركود الاقتصادي من وجهة نظر Calbraith يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشكل الذي أصاب فعاليات نظام السوق¹.

نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار:

الاقتصادي السويدي Castel الذي يؤكد أن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد من عرض رأس المال ويرى (كاسل) إن قوى التطور الاقتصادي طالما أنها لا يمكن أن تأتي منتظمة فإن عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي، وتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج والانتعاش تنتهي دائماً إلى حالة الكساد والانهيار ويعتقد كاسل إن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحني النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من على حدوث الأزمة هو ارتفاع سعر الفائدة التي يتسم بانخفاضه النسبي في بداية التوسع.

وكانت النظرية النقدية من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان بل إن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الأزمات الاقتصادية... وإن التغييرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، إذ يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ومفكرها ابتداء J- Podin (1530- Fisher و J- lock (1596 ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين (فالبرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي أثبت الواقع عدم صحته فيما بعد)، إلا أنها أقرت بأن التغييرات في كميات النقود وفي سرعة تناول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد وعليه يفترض من وجهة نظر ريكاردو أن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني يعادل ل: 100% من قيمة الإصدار من أجل الحد من الزيادة في عرض النقد².

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.38.

² المرجع نفسه، ص.40.

أما المدرسة النمساوية، أمثال فريدريك هايك وفون مايزس، فكانت ترى أن الدورات الاقتصادية سببها التوسع في الائتمان، لكن مرد ذلك إلى التخفيض المصطنع لسعر الفائدة من قبل البنك المركزي، وإلا ففي غياب التدخل الحكومي لم يكن للائتمان أن يسبب أزمات أو تقلبات اقتصادية، وبالرغم من أن هذه سياسة الاحتياطي الفيدرالي التي سبقت الفقاعة العقارية، إلا أن النظرية من حيث المبدأ لا ترى مصدر الخلل في غير التدخل الحكومي، وأن الأسواق لو تركت لنفسها فهي قادرة على تصحيح نفسها بنفسها، وهو المبدأ نفسه الذي تتبناه المدرسة الكلاسيكية.

لكن عددا من الاقتصاديين البارزين، مثل هايمان منسكي وجون جالبيرت وهنري كوفمان، ظلوا لفترة طويلة يؤكدون على الخطر الذي يمكن أن يسببه القطاع المالي للقطاع الحقيقي، خاصة تراكم المديونية وما ينتج عنها من الهشاشة المالية، ومع عمق التحليل الذي قدمه رائد هذه المدرسة، هايمان منسكي إلا أنه يعترف أنه أقدر على تشخيص الداء منه على وصف الدواء وتحديد السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تجنب الاقتصاد الرأسمالي الجروح الذاتي لعدم الاستقرار.

وقد بدأ هذا الاتجاه في النمو في الفترة الأخيرة، وانضم إليه أمثال: بن برنانكي الرئيس الحالي للاحتياطي الفيدرالي، إل انه يرى أن القطاع المالي يمكن أن يؤدي إلى تضخيم الهزات الاقتصادية لا أن يكون هو مصدر هذه الهزات، ويقابله فريق آخر يرى أن القطاع المالي قد يكون هو مصدر الخطر على النشاط الاقتصادي¹.

نظرية المباريات:

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "game theory" تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" **Coordination Games**. إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،...)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخري أن يتخذه ومعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة. وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" - ذلك السلوك. على

¹ سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، (دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المشروع رقم 2 - 13، 2012)، ص.ص. 18-19.

سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً¹.

¹ حميشي فهيمة، الأزمة المالية العالمية وأرها على الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق عمان المالي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلاقات الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة، 2014-2015) ص.26.

في نهاية الفصل الأول نستخلص:

كخلاصة للفصل الأول نجد انه لا يوجد مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية. كذلك يمكن القول أن أسباب الأزمات المالية مختلفة النطاق و من دولة إلى دولة أخرى وتتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهها الزمني. فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم ، أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد.

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

كشفت الأزمة المالية لسنة 2008 عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية والتي تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية، ورهونات عقارية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، ويعيش العالم الآن وإبتداء من النصف الثاني من سنة 2008 على وقع أزمة لم يشهد لها تاريخ الرأسمالية مثيلاً، بدأت بالقطاع المالي ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي، ومست كل الدول المتقدمة.

لقد تأثر قطاع الأعمال لدى جميع الدول المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي باختيار القطاع المالي الأمريكي تحت وطأة الديون العقارية، و عدم القدرة على استردادها في الوقت المناسب و خلقت الأزمة المالية العالمية بذلك التردد و الخوف لدى معظم البنوك و مؤسسات الإقراض الاستثماري إضافة إلى انخفاض مستوى التداولات في أسواق المال، ما احدث ارتباكاً و خللاً في مؤشرات الهبوط و الصعود لدى الأسهم و الأوراق المالية المختلفة.

خلال هذا الفصل سيتم التعرف على مقدمات الأزمة المالية العالمية و كيف تم الوصول إلى هذه الأزمة الخائفة التي مست الولايات المتحدة الأمريكية، ثم سنقوم في المبحث الثاني بطرح لأهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الأزمة المالية العالمية، في المبحث الثالث سيتم دراسة لأهم مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ثم سنقوم في المبحث الثالث بالتعرف على أهم آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية و العالم كافة مخصصين بذلك أمثلة للعديد من الدول.

المبحث الأول: مقدمات الأزمة المالية وحقيقتها.

يلاحظ أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لها عدة توجهات وملاحظات منها أنها الأعنف منذ الكساد الكبير 1929-1933 كذلك خسارة الأسواق المالية في خلال سنة 2008 لأكثر من 25 تريليون دولار، إضافة إلى كل هذا ما كان يخشى منه تحقق وهو تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية مست القطاع الحقيقي مثل: قطاع السيارات والبناء والصناعات البيتروكيماوية، وكما هو واضح تم التضحية بمبادئ الليبرالية والقبول بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإعادة تأميم مؤسسات مالية على حافة الإفلاس، أو ضخ أموال طائلة للتعويض عن فقدان السيولة في الأسواق المالية أو على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين¹.

قال الرئيس الأسبق لينك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي آلان غرينسبان عن الأزمة الحالية لسنة 2008: "الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد وسنستغرق مزيدا من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة".

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أكبر وأعنف الأزمات التي تعرض لها العالم الاقتصادي والمالي، نظرا إلى ما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية.

من أهم الصفات التي جعلت الأزمة المالية أزمة عالمية يمكن أن نذكر مايلي:

- الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عالمي، حيث أن هناك 70% من الشركات الأوروبية واليابانية تعرض سلعتها في السوق الأمريكية.

- قيام معظم دول العالم باستثمار احتياطات صرفها في شراء السندات من الخزانة الأمريكية.

- الدولار عملة عالمية بلا منافس، وبالتالي تتأثر الأسواق الأخرى به.

- الترابط بين الأسواق المالية العالمية تحت ثلاث قواعد: قاعدة إزالة الحواجز المالية، قاعدة الصندوق التي تدعو إلى التحرر والحرية في انتقال رؤوس الأموال، قاعدة إزالة الوساطة².

فجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة موجات من الذعر والمخاوف من تدهور في اقتصاد العالم، وقد كان الرمز الجسد للأزمة تمثل في انهيار مؤسسة "ليمان برازرز" واضطرابها لإعلان إفلاسها وقد كان ينظر

¹ محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص.67.

² علة مراد، الأزمة المالية العالمية "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، حريف

2009، شتاء 2010، ص.8.

إليها كأقوى مؤسسة مالية أمريكية ورابع أكبر بنك استثماري أمريكي، حيث تكبد خسائر مالية جسيمة في الربع الثالث من عام 2008 بلغت 4 مليارات دولار أمريكي... ثم توالى الكوارث على المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية.

وهكذا نجد أن العالم في الوقت الراهن يعيش أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي، ولقد نشأت تلك الأزمة في صميم النظام المالي، واشتعلت شرارتها في السوق العقارية الأمريكية، والحقيقة أن جذورها أكثر عمقا... فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة، وأصبح الاقتصاد المالي قائما على المقامرة وخلق النقود... بل "وهرم مقلوب" من الديون يفوق الثروات بلا حدود، وأصبحت بتعاته من خسائر، إفلاس، بطالة، هبوط بورصات، تقلب وتراجع أسعار.

كما للأزمة المالية في الولايات المتحدة عدة تبعات تمثل أولها في الفساد داخل أكبر دولة في العالم، إضافة إلى الكساد الذي أصاب العديد من الشركات الأمريكية وهناك من يرى أن هناك علاقة بين الكساد والدورة الاقتصادية، فخلال دورة الانتعاش الاقتصادي تحدث طفرة كبيرة في التصنيع، وحينما تصل هذه الطفرة إلى ذروتها وتبدأ في التراجع، ويقل الإقبال على الاستثمار في الأصول الصناعية، فيتراجع نشاطها عن معدلاته السابقة، وتدخل في مرحلة الانكماش وهذه الحالة ترى بوضوح في الأزمة المالية العالمية لعام 2008 حيث أن بعض الشركات مثل فورد في أمريكا سرحت أعداد كبيرة من موظفيها مما يعني زيادة البطالة.

حينما يضرب الكساد بلدا من البلدان، تنتشر البطالة مع ما تقتضيه من الفقر واليأس ويفقد الكثيرون قدرتهم على دفع إيجارات منازلهم أو أقساط قروضها، الأمر الذي يتعرضون معه إلى فقدان منازلهم¹.

طرحت العديد من المقالات على أن الأزمة المالية الراهنة من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم، إذ لم تكف لحلها حتى الآن جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بيئة النظام الرأسمالي وتحليله عن أهم مبادئه.

ازدهرت سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهار كبيرا قبل عدة أعوام من الأزمة، وذلك بعد انفجار أسهم شركات الانترنت وهبوط مؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية، والإفلاس المفاجئ لشركة إنرون للطاقة وضياع حقوق المساهمين فيها، والانخفاض الحاد في أسواق المال الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما أدى بكثير من المستثمرين إلى تجنب المخاطرة واللجوء إلى التعامل في الأصول العقارية لأنها تعد من أكثر أنواع الأصول أمانا، سبب ذلك ارتفاعا كبيرا في أسعارها وتشكل فقاعة عقارية بين عامي

¹ رمزي محمود، الأزمة المالية... والفساد العالمي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص.ص. 15-16.

2001 و 2005، فقد أدت هذه الزيادات السنوية المتكررة إلى ارتفاع أسعار المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من 30 تريليون دولار عام 2001 إلى 70 تريليون في منتصف عام 2005، ترافقت هذه الزيادة في الأسعار مع زيادة كبيرة في المعروض من العقارات، وزيادة كبيرة في حجم السندات المرتبطة بها على اختلاف أنواعها¹، وكانت الأمور تسير على أحسن حال إذ أن أسعار العقارات كانت في ارتفاع متواصل إضافة إلى الفوائد التي نتجت عنها.

أدى نجاح هذه التجربة إلى توسيع كبير في هذا النوع من الإقراض وإعطاء تسهيلات ائتمانية أكبر لاستهداف شريحة أوسع من المقترضين، حتى أن عددا كبيرا من المؤسسات المالية حصرت نشاطها في إصدار هذه السندات وتسويقها².

من هنا تشكلت حزم السندات والقروض وتحولت إلى أزمة رهن عقاري حيث أن نجاحها المتزايد جعل فشلها بالنسبة للبعض مستحيلا لكن أزمة السندات انفجرت وسببت العديد من الأزمات المالية الأخرى، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة القروض وارتفاع الأقساط المطلوبة بين المقترضين وحدوث انخفاض تدريجي في أسعار العقارات وتدني أسعار سندات الرهن العقاري وبداية ظهور خسائر حقيقية³.

إدراك الاقتصاديين أن تأثير الأزمة المالية العالمية لم ينصب على الجانب النقدي من الاقتصاد ولكن الأخطر هو انتقال عدواها إلى الجانب الحقيقي ممثلا في:

- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.
- انخفاض الإنفاق الكلي في أوروبا وأمريكا يؤثر على تمويل الاستثمارات والطلب على الصادرات والسياحة في دول جنوب المتوسط.
- التراجع الحاد في أسواق المال العالمية بما فيها أسواق دول المنطقة الأورو متوسطة.
- تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار البترول والغاز عالميا.
- انحسار موجة التضخم وتراجع أسعار العديد من السلع الأساسية⁴.

¹ نبال محمود قصبه، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة "الأسباب التداعيات والحلول"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص.534.

² نبال محمود قصبه، المرجع السابق، ص.538.

³ المرجع نفسه، ص.543.

⁴ محمد محمد أبو العينين، التجاوب المتوسطي مع الأزمة الاقتصادية العالمية "مشروع توصيات"، (الجمعية البرلمانية الأورو متوسطة، اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم، 2016/03/10)، ص.2.

في خضم الأزمة المالية الراهنة أثرت العديد من المواضيع من ضمنها أهمية نظام بريتن وودز (Brittan Woods) ومؤسساته الكبرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ركزت بعض الأفكار على الحاجة العاجلة لتحديث وإعادة إصلاح النظام المالي العالمي لمستوى يمكنه من تفادي مثل هذه الأزمات. وكما نادى بعض الأصوات المهيمنة بإنشاء هيكل مالي جديد لإشراك البلدان الصاعدة والنامية الكبرى في مسيرة اتخاذ القرار العالمي، وهذا يشير ضمنا إلى أن الأندية الاقتصادية للبلدان الصناعية، مثل مجموعة الثمانية لا تستطيع التصدي بصورة فعالة للقضايا الاقتصادية والمالية في غياب التنسيق اللصيق والتعاون مع العالم النامي¹.

أدت الأزمة المالية إلى تعالي بعض الأصوات التي تنادي بإعادة التفكير في نظم مالية بديلة أخرى، ومن أهم البنوك التي لقيت خسائر فادحة: سيتي بنك، أنش سي بي سي، ميريل ليتش في الولايات المتحدة، أما في بريطانيا: نورثن روك، البنك الملكي الاسكتلندي، وبيركليز إضافة مؤسسات وبنوك أخرى في البلدان الأوروبية.

وبالطبع فإن الأزمة المالية العالمية ليست الأولى ولا يبدو أن تكون الأخيرة من نوعها عند الوضع في الاعتبار الهيكل القائم لبنية التمويل العالمي، وكما أكد استقليتز " ... أصبحت الأزمات المالية العالمية أو أشباهها حدث منتظم... ويصبح في غاية الندرة أن يكون ليس لبلد أزمة مما هي ليده، وبعض التقديرات فقد حدثت 100 أزمة خلال الخمسة وثلاثين عام الماضية².

يمكننا التطرق إلى المراحل الكبرى للأزمة المالية حيث أن الأزمة المالية ظهرت ملامحها قبل سنة 2008 عبر عدة محطات أهمها:

- 1- فيفري 2007 عندما عجز العملاء من تسديد قروض الرهن العقاري " الممنوحة لعملاء لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد"، مما أدى إلى ظهور أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- 2- أوت 2007 تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- 3- أكتوبر إلى ديسمبر 2007 إنخفاض أسعار أسهم المصارف الكبرى بسبب أزمة الرهن العقاري.

¹ الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، "تقارير المركز"، (تركيبا: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية

والتدريب للدول الإسلامية، جوان 2009)، ص.2.

² الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، المرجع السابق، ص.7.

- 4- يناير 2008 البنك المركزي " الاحتياطي للاتحاد الأمريكي " يخفض معدل الفائدة ثلاث أرباع نقطة إلى 3.5% وهو إجراء استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2%.
- 5- فيفري 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك " نورذرن روك ".
- 6- مارس 2008 تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القرض.
- 7- بنك " جي بي كورقان تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " بير ستيرنز " بسعر متدني ومع المساعدات المالية للاحتياط الاتحادي.
- 8- سبتمبر 2008 وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال الرهن العقاري " فريدي ماك، فاني ماني " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 9- نوفمبر 2008 مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الانقاذ المالي المعدلة¹.

¹ سعود موسى الطيب، أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، (جامعة مؤتة، 2011)، ص.5.

المبحث الثاني: الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية لسنة 2008.

1/ - توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

2/ - يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.

3/ - عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعور لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية¹.

4/ - بيع القروض العقارية بزيادة عن قيمتها لطرف ثالث مع عجز المقترضين عن السداد، ويندرج هذا الأمر عدة أمور مهمة:

- عدم مراعاة المعايير الشخصية للعمل المقترض وقدرته على السداد.
- الفجوة بين إصدار السندات كأصول متداولة وبين ربطها بقيمة الأصول العقارية مع ضعف الرقابة على تصنيف السندات العقارية أثر سلباً في المضاربة بها.
- التركيز على شراء سندات الرهن العقاري دون تنويع المخاطر.

5/ - التبعية إلى الدولار في شراء النفط والتبادلات التجارية العالمية لأنها عملة عالمية، وبالتالي التأثير بالقوة الشرائية للدولار، وبسبب ربطه بالنمو الاقتصادي الأمريكي وليس بمقياس للقيمة ثابت كالذهب والفضة، فمن الطبيعي تأثر القوة الشرائية للدولار بالأزمة المالية في بنوكها، وبالتالي تأثير انخفاض القوة الشرائية لجميع المتعاملين بالدولار².

6/ - المضاربات الوهمية: ويقصد بها المضاربة بالأسهم وسندات في أسواق البورصة دون ضوابط، بل تتمتع بالحماية القانونية محلياً ودولياً، وقيام أصحاب رؤوس المال من المرابين باستغلال ظروف السوق بقصد جني أكبر الأرباح دون مراعاة مصالح المجتمع، وقد ساعدتهم الحماية القانونية لهم، وبسببها تمكنوا من تحقيق الأرباح

¹ وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، سبتمبر 2009)، ص.13.

² عبد الله إبراهيم نزال، راشد جميل جبر، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمة الأعمال، نوفمبر 2009)، ص.8.

على حساب استغلال عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية، وتظهر المشكلة الحقيقية عندما يتأثر أحد قطاعات السوق بهذه المضاربات، والذي ستتأثر به القطاعات السوقية الأخرى بسبب ترابطها، ويسبب الانفتاح عالميا تنتقل الأزمة من كونها محلية لتصبح عالمية¹.

الحروب السريعة التي خاضتها القوات الأمريكية كما في الصومال وبيوغسلافيا، والضخمة كما هو الحال في حربي العراق وأفغانستان، والتي كلفت الاقتصاد الأمريكي 3 تريليونات دولار، وتركت مشكلة الرهن العقاري الآخذة في التوسع لأن تحل نفسها بنفسها بدون تدخل من الدولة في الشؤون الاقتصادية.

عدم التزام المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها والمتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وتنمية اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى التدخل غير المبرر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى².

سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة والتي أعطت الأولوية لإسكان التمليك **Owner Occupied Housing**، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولاً، وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين والمقترضين، وتشير بعض الدراسات إلى أن الزيادة في ملكية المنازل التي حصلت خلال فترة 2001-2006 يمكن أن تعزي إلى قبول دفعات ماليو مقدمة صغيرة، ومن المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليملكه، اقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة واقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفيدرالية، ومنذ عام 2006 بدأت الحكومة تقتطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة أيضاً³.

بروز عدد متزايد من " صناديق التحوط " التي تخصصت في شراء أدوات مالية مستحدثة تسمى المشتقات، وهي أدوات مشتقة من السندات التي بدورها تم توليدها من خليط من ديون مختلفة الأغراض والجودة، وتاريخ الوفاء لبيعها على منشآت صناديق التحوط أو لرهنها عند آخرين للحصول على قروض.

¹ عبد الله إبراهيم نزال، رائد جميل جبر، مرجع سابق، ص.9.

² على فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية "حقيقتها أسبابها.. تداعياتها وسبل العلاج"، (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009)، ص.13.

³ على فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، المرجع السابق، ص.14.

إنتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم أي ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين.

سمح الحكومة الأمريكية بفتح مجال الاستثمارات لشركائها خارج الولايات المتحدة وفتح تسهيلات للمستثمرين الأمريكيين كالإعفاء الضريبي مما ساعد على خروج حجم كبير من الأموال خارج الولايات المتحدة.

سياسة العولمة وحرية التجارة جعلت مالكي الأسهم في البنوك الأمريكية يتوزعون في أنحاء العالم، وإن إفلاس هذه البنوك سيؤدي إلى خسارة الاستثمارات في أسواق مالية ناشئة أو دولية¹.

¹ على فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبية، المرجع السابق، ص.ص. 15-16.

المبحث الثالث: السياسات العالمية لمواجهة الأزمة.

1/- خطة الدول السبع الصناعية:

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضائها بمنع إفلاس المصارف الكبرى، واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة، كما أعربت المجموعة عن استدعائها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الكبرى¹.

2/- تراحم المؤتمرات والهدف وقف الانهيار:

بعد صيف محمل بالانهيارات في القطاع المصرفي، وفي الأسواق المالية الأمريكية ثم العالمية، جاء خريف عام 2008 ليشهد جملة مؤتمرات إقليمية ودولية عكست القلق العالمي والحشية من اتساع الأزمة التي انتشرت بسرعة لافتة.

يمكن التوقف عند أهم القمم وما نتج منها من قرارات وإجراءات:

أ- قمة فرنسية إيطالية ألمانية بريطانية في باريس، لإقرار خطة أوروبية لمواجهة الأزمة، تستند إلى عناوين كبيرة منها:

- مراجعة قواعد الرأسمالية.

- دعم المؤسسات المالية الأوروبية التي تواجه صعوبات طارئة.

- الدعوة إلى قمة دولية لمواجهة الرأسمالية المالية في أسرع وقت ممكن.

- إسقاط فكرة إنشاء صندوق أوروبي لدعم القطاع المصرفي على ذلك صارت فكرة دعم المؤسسات المالية المتعثرة سائد في الشمال الصناعي، وقد تمتد إلى دول الجنوب التي أخذت تعاني من تفاعلات الأزمة، وخرج قادة (منطقة اليورو)، بقرارات تقضي بالتدخل لشراء أسهم في البنوك المتعثرة، وحماية المؤسسات المالية بالتأميم

¹ محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية "أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، (طرابلس: ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 آذار 2009)، ص 19.

الكلي (كما حدث في بريطانيا)، أو بالتأميم الجزئي، وتدخلت الحكومات عبر المصارف المركزية عندما ضمنت الودائع، وأقرت تخفيض سعر الفائدة¹.

ب- قمة أوروبية آسيوية في بكين، بحضور ممثلي 43 دولة من قارتي آسيا وأوروبا، وبحضور ممثلي دول الاتحاد الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، دعت إلى اتخاذ قرارات حازمة لاحتواء الأزمة منها:

- استعادة ثقة السوق باتخاذ إجراءات مالية فاعلة وتعزيز النمو الشامل.
- أن يقوم صندوق النقد الدولي بدور حسام في مساعدة الدول التي تضررت بشدة من الأزمة، بناء على طلب منها.

- دعوة الدول جميعها إلى إتباع سياسات مسؤولة وسليمة في مجال المال العام وتعزيز الشفافية.
- تحسين آليات إدارة الأزمات بهدف مواصلة التنمية واستقرار أسواق المال.
- تفعيل دور صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية المماثلة، لتغلب دورها في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي².

ج- انعقاد مؤتمر (أوبك) وإقرار خفض كمية الإنتاج النفطي بعد تراجع الطلب على النفط بفعل ارتفاع الأسعار، وتداعيات الأزمة المالية الضاغطة على المستهلكين... وسط شكوك في الحد من تدهور سعر برميل النفط، أرادت مجموعة دول (أوبك) تجميد السعر عند عتبة 70 دولار أمريكي، بعد سلسلة من الانهيارات والارتفاعات السريعة لأسعار النفط، أحدثت أزمات اقتصادية واجتماعية³.

د- قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسيل، التي أقرت مبدأ تدخل الدولة في الأسواق والمؤسسات المالية، بما يخالف أسس النظام الاقتصادي الحر، والفلسفة الليبرالية، وقادت فرنسا في هذه القمة الدعوة إلى القضاء على التهرب الضريبي، وتحسين القدرة المالية في القطاعين العام والخاص، مع تطبيق مبدأ الشفافية في الإدارة المالية، وتثبيت دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة بعد إصلاح أوضاعه المالية والإدارية.

في هذه القمة ظهر اتجاه فرنسي ألماني يحمل الولايات المتحدة مسؤولية الأزمة، ويدعوها إلى الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية، ورفض هذا الثنائي الأوروبي التدخل لمواجهة الأزمة من دون المشاركة في إدارة النظام المالي العالمي، بتعبير آخر لا مساهمات أوروبية مجانية، بل هي مقدمة لإقامة شراكة دولية حقيقية قائمة على التعاون.

¹ عدنان السيد حسين، "الأزمة الدولية"، قضايا دولية"، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص.46.

² عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص.48.

³ المرجع نفسه، ص.49.

ولاحظت القمة ضرورة إشراك الدول النامية في معالجة الأزمة، كي لا تتحول عبئا ماليا واقتصاديا على الدول الصناعية¹.

هـ- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في الدوحة الذي أصدر وثيقة ختامية دعت إلى اتخاذ إجراءات ومبادرات فورية وحاسمة للتغلب على الأزمة وتعزيز التنمية البشرية، ومواجهة التحديات العالمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة، وتبدل المناخ الطبيعي، وتعثر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف... كان هذا المؤتمر بمثابة حشد أممي واسع تحت رعاية الأمم المتحدة، ودليلا على القلق العميق الذي يساور الأسرة الدولية².

- فرنسا:

أعلن الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " أن بلاده أعدت خطتين لمساعدة البنوك في التغلب على الأزمة المالية الأولى بقيمة 300 مليار أورو، كضمانات للقروض المشتركة بين البنوك، والأخرى بقيمة 40 مليار يورو للحصول على حصص في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة، فضلا عن إنشاء صندوق سيادي لمصلحة الشركات الإستراتيجية التي تواجه صعوبات مالية.

كما تقدم باقتراح لإنشاء صندوق أوروبي برأسمال قدره 300 مليار يورو لمساعدة البنوك الأوروبية، إلا أن ألمانيا رفضت هذا الاقتراح، وفي نهاية شهر نوفمبر 2008 أعلن عن خطة جديدة لمساعدة قطاعات الإسكان والسيارات بقيمة 26 مليار يورو (حوالي 32.84 مليار دولار)، ليرتفع عجز الموازنة إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2009³.

حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال إن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضح كاملا في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجددا⁴.

¹ عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص.ص. 49-50.

² المرجع نفسه، ص. 51.

³ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2012-2013)، ص. 21.

⁴ إبراهيم اسماعيل كاخيا، الأزمات الاقتصادية العالمية ومصير الوحدة الأوروبية، (جريدة الحوار المتمدن، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، العدد 1881، 10-04-2010)، ص. 10.

ودعت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد بشكل ضمني المصرف المركزي الأوروبي إلى عدم زيادة الفوائد بل تخفيضها " إذا كان النمو سيشهد تراجعاً في منطقة اليورو "، إلا أن الاضطراب كان سائداً في أوروبا¹.

وشهدت بروكسل باريس الكثير من التقلبات من دون أن يرسو مؤشر " كاك- 40 " على اتجاه واضح غداة تراجع بنسبة 7% وتحسن المؤشر سريعاً بعد أن خسر 5% خلال عمليات التبادل الأولى وعاد وحقق ربحاً بنسبة 0.75%، إلا أنه تراجع مجدداً وخسر 1.18%².

ضربت الأزمة المالية بمعولها مناطق في أنحاء ثائي أكبر اقتصاد في منطقة اليورو و أثرت في الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء وكل قطاعات الأعمال تقريباً. وفي أعقاب انكماش الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا بـ 0.3% في عام 2008 و 0.9% في عام 2009 ومن أجل التقليل من الخسائر أو الموازنة في العمل بفرنسا التي عاشت أياماً صعبة في ظل الأزمة المالية تطورت الأحداث المختلفة واتسع نطاق تأثيرها بسبب وقوع بعض الموجات من الإضطرابات والتظاهرات الإحتجاجية المختلفة في بعض المقاطعات الفرنسية على خلفية تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي ربطتها الحكومة بالأزمة المالية فيما دخل الإقتصاد الفرنسي في حالة كساد بدأ يظهر تسريح جماعي مثلما تفعل شركات تصنيع السيارات الفرنسية ونزل المعلمون والأساتذة إلى شوارع العاصمة باريس في 20 ديسمبر 2008 احتجاجاً على تدهور ظروف العمل وللتعبير أيضاً عن رفضهم للعملية الإصلاحية التي تنفذها وزارة التعليم حيث تسببت هذه العملية بالخفض المتواصل لعدد الأساتذة وأدت إلى إلغاء أكثر من 11 ألف وظيفة تعليمية في عام 2008 . وطالت الحركات الإحتجاجية التي شهدتها كل مناطق فرنسا قطاع الصحة العامة والخدمات الطبية الإجتماعية والقاء كما أصاب الإضطراب قطاع النقل (الشركة الوطنية لسكك الحديد ولنقل الجماعي وميترو الأنفاق) والبحري والجوي بمستويات مختلفة ولم تنجو قطاعات الإتصالات والبريد والطاقة وشركتا الكهرباء والغاز الحكومية من إذاعات وتلفزة التي توقف العديد من برامجها، من الإضطراب تأثرت كذلك شركتا صناعة السيارات (رونو و سيتروين) وشركة توتال النفطية وخصوصاً قطاع التكرير فيها بعد أن قررت الشركة تسريح 555 عامل .

¹ نادية العقون، المرجع السابق، ص. 36.

² شريف محمد حجازي، الأزمة المالية العالمية... والاقتصاد الإسلامي، أنظر الربط التالي:

لا يغيب عن الأذهان أن فرنسا تمتلك من الصناعات المعدنية والصناعات الثقيلة ما يؤهلها للبقاء بقوة على الساحة الدولية والعالمية كذلك لكن رغم التطور الحاصل ومظاهر العولمة والتكنولوجيا إلا أن هذا القطاع تأثر بالأزمة المالية العالمية حيث خسرت أكبر الأسماء العاملة في هذا الميدان وهما أوشان وكارفور¹.

¹ محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، (الجزائر: المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995)، ص. 73.

المبحث الرابع: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي.

لم يكن حال بقية الدول الأوروبية وبعض الدول الأخرى العالمية والعربية بمنأى عن الأحداث المختلفة التي شهدتها المملكة المتحدة فمعظم القارة الأوروبية أو بتعبير أدق معظم دول العالم قد تأثرت بتبعات الأزمة المالية ولكن اختلفت قوة التأثير من دولة إلى أخرى وقد عملت كل دولة حسب قدرتها ومكانتها على تقليل الخسائر الناجمة عن الأزمة ولو كانت جزئية كتسريح بعض العاملين، وإفلاس بعض المؤسسات الصناعية والشركات العقارية، وكذلك المصارف التقليدية ولكن على أقل تقدير منيت بعض الدول بخسائر في بعض قطاعاتها في ظل التداعيات التي تزامنت مع الأزمة¹.

1/- أوروبا: لقد كان للأزمة المالية الراهنة تأثير كبير على البنك المركزي الأوروبي الذي كان مستعدا للمساهمة في ضمان استقرار الأسواق النقدية في منطقة اليورو.

من جانبها سجلت الأسهم الأوروبية انخفاضا حادا في أوائل التعاملات بعد أن تسبب إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز في اهتزاز أسواق المال، من جهة أخرى هب الدولار والأسهم في آسيا وأوروبا بشدة إضافة إلى إخفاق المحادثات في انقاذ بنك ليمان الذي تأسس قبل 158 عاما وأصبح أحدث ضجة لأزمة 2008.

وعبر المفوض الأوروبي عن أمله بأن تستعيد الأسواق المالية هدوءها "خلال الأيام المقبلة" وخفف وزير المال السلوفيني أندريه باجوك الذي ترأس بلاده حاليا الإتحاد الأوروبي من أهمية الأخطار المحتملة على الاقتصاد الأوروبي، وقال: "إننا مقتنعون بأن أوروبا قادرة على مواجهة نتيجة الأسس القوية التي تقوم عليها اقتصادياتها"².

وسجلت العديد من الدول أيضا تراجعاً حيث سجلت بورصة موسكو بنسبة تتجاوز 5% لمؤشرها الرئيسي (أرتي أس ، كذلك سجلت سوق المال النمساوية هبوطاً وخسر مؤشر "إيه تي إس" الساعة 10:05 (05 و 9 تغ) 157%³.

2/- ألمانيا: كشف خبراء ومسؤولون ماليون ألمان أخيراً وفي مقدمتهم رئيس المصرف المركزي الألماني "أكسل فيبر" أن الأزمة المالية الدولية الناتجة من أزمة الرهن العقاري الأمريكي، قد كبدت القطاع المصرفي

¹ باولا سوباتشي، جون دريفل، ما بعد الدولار وإعادة التفكير في النظام النقدي الدولي، (دراسات علمية، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، مارس 2010)، ص.95

² حمد فواز الدليمي، إدارة الأزمات المالية والاقتصادية، (الأردن: دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص.ص.170-171.

³ حمد فواز الدليمي، المرجع السابق، ص 171.

الألماني ودافعي الضرائب الألمان نحو 3 بليون يورو، بينها 17 بليوناً خسائر ترتبت على عدد من المصارف والمؤسسات المالية المملوكة للدولة وحكومات الولايات الألمانية، ورسمت النشرة الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية، صورة شاملة عن الضرر اللاحق بالقطاع المالي في ألمانيا وتناولت المصارف الأكثر تضرراً.

يعتبر مصرف IKB الخاص بتأمين القروض الألمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، من أهم المصارف الألمانية الخمسة المتضررة وذلك لكونه المصرف الألماني الأول الذي تعرض إلى نكسة مالية نتيجة أزمة 2008 بعد الكشف عن مدى انغماسه في صفقات الرهن العقاري، وقد سارعت ألمانيا ومؤسساتها إلى محاولات إنقاذه أكثر من مرة.

أما المصرف الثاني فهو WEST LB الذي تملكه حكومة ولاية شمال الراين ووستفاليا وهو أكثر المصارف المثيرة للقلق في الولايات 16 وثالث أكبر مصرف فيها وقد تعرض لخطر الإفلاس بعد خسارته بليون يورو وسارعت الحكومة إلى وضع سنداته المالية العالية الخطورة في عهدة مؤسسة مالية إيرلندية¹.

أما بالنسبة لمصرف LBBW القوي الذي تملكه ولاية بادن فورتمبيرغ فقد اعتقد الخبراء، في البداية أنه سيكون الرابع الأكبر في أزمة الرهن العقاري الأمريكي بعد شرائه مصرف ولاية الراين ووستفاليا، فهو الرابع الذي وقع في شبك أزمة الرهن العقاري وتكبد خسائر بلغت البليون يورو وتقلصت أرباحه أيضاً إلى أدنى مستوى في 2007، ورأى الخبراء أنه المصرف الألماني الأخير في القطاع العام الذي يمكن أن يثير قلقاً في شأن وضعه المالي.

في هذا السياق ورد تقرير مفاده زيادة عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها خلال شهر يناير 2009، مما يعني استمرار حالات الإفلاس لاستمرار حالات الإفلاس في الشركات، يتسمر الارتفاع المتزايد في نسب البطالة².

3- الدول العربية:

إن مجموعة الدول العربية سوف تتأثر بالأزمة المالية العالمية كغيرها من الدول النامية عبر القنوات المتعددة التي تربطها بالاقتصاد العالمي، من جهة أخرى سوف تتأثر مباشرة بتقلبات سعر النفط وانخفاض صادراتها، ولكنها بالمقابل دول مصدرة لرؤوس الأموال وليس لديها مديونية وتستقبل عمالة وافدة مهمة عربية وآسيوية،

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، أزمة الائتمان، (دار جرير للنشر والتوزيع، ط.2، 2009) ص.184.

² إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، المرجع السابق، ص.185-186.

وتساهم أيضا في تقديم العون العربي، وبالتالي فغن تأثير الأزمة فيها من المتوقع أن ينتقل إلى الدول العربية الأخرى عبر التحويلات والمساعدات.

شهدت الدول النفطية مع نهاية التسعينيات القرن الماضي طفرة نفطية جديدة استمرت بدون انقطاع، حيث تضاعف مؤشر صافي معدل حدود التبادل التجاري في الدول الخليجية من 100 في عام 2000 إلى 219 عام 2008، ووصل إلى 237 في الجزائر وإلى 203 في ليبيا، وقد سمحت هذه الزيادة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز بأن تدعم فترة رواج اقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وخاصة في العقار.

على نفس الوتيرة شهدت الدول الخليجية ارتفاعا في قيمة الأسهم وامتلكت أسواق أوراق مالية معتبرة لكن مع اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007 تجاوزت الأسواق المالية الخليجية بشكل قوي وواضح في عام 2008 فانخفضت قيمة الأسهم المتداولة من 987.9 مليار دولار قبل الأزمة إلى 505 مليار دولار بعد الأزمة في عام 2009، إضافة إلى انخفاض معدل التبادل التجاري ونجم عنها انخفاض قيمة الصادرات¹.

ونتيجة الأزمة الاقتصادية وما تبعها من تدهور في الأسواق المالية الخليجية وتراجع ثقة المستهلك فقد سارعت الحكومات الخليجية إلى إنقاذ الشركات المفلسة.

أما بالنسبة للجزائر فإنها لم تشهد أزمة أسواق أوراق مالية وذلك لانعدام أسواق الأوراق المالية وقلة ارتباط النظام المالي الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية، ولكن انهيار أسعار النفط في عام 2008 أدى إلى تراجع معدل التبادل التجاري بأكثر من 32%، مما أدى إلى انهيار قيمة الصادرات من 80 مليار دولار في عام 2007 إلى 57 مليار دولار عام 2009 و55 مليار دولار في عام 2010.

تواجه مجموعة الدول العربية غير النفطية ذات الدخل المتوسط، التي تعتمد على صادرات الصناعات التحويلية والخدمات في المقام الأول، ضغوطا على اقتصادياتها وصعوبة في تحمل آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك لهشاشة الوضع المالي لهذه الدول².

¹ بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 102، أبريل 2011، السنة العاشرة)، ص.ص. 13-14.

² بلقاسم العباس، المرجع السابق، ص 15.

في ظل ظهور كل هذه التراكمات والأحداث التي تستمر في الظهور على إصر الأزمة المالية العالمية 2008 تواجه أيضا التجارة العربية الخارجية اليوم عدة تحديات أنتجت الأزمة المالية وتداعياتها على القطاعات المالية والإنتاجية والخدماتية في الدول المتقدمة.

كما الدول النامية لكن بنسب متفاوتة ولعل أبرز هذه التداعيات برزت في مجالات التمويل المصرفي للتجارة في ظل استمرار تثبيت سعر صرف عدد من عملاتها مقابل الدولار، وأفاق النمو في قطاع النفط، والانخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين والتأثيرات على أسواق العمل العربية¹.

وتعتبر الخسائر في مجمل الاقتصادات العربية مقبولة بالمقارنة مع خسائر الدول الأوروبية والآسيوية الأخرى وذلك بسبب ضعف التشابك الصناعي العربي مع سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، فإن بعض الدول العربية تعتمد بشكل رئيسي على عائدات صادراتها إلى الأسواق الأجنبية المجاورة، وفي هذا الإطار تراجعت صادرات دول المغرب العربي بسبب انخفاض الطلب من شركائها الرئيسيين وهم دول الاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع انخفاض حجم التحويلات منه².

أدت الأزمة المالية إلى ابتعاد المستثمرين عن المخاطر والاتجاه نحو الأصول المالية عالية الجودة ومنخفضة المخاطر مثل سندات الخزنة، مؤدية إلى انخفاض حاد في العائد على هذه السندات، ومع حلول 2009 أصبح واضحا أن 'ثار الأزمة لا تقتصر على الأسواق المالية وغيرها وإنما تعدت ذلك إلى إعلان بعض الدول عن حالة ركود اقتصادي.

تبقى دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر ضرارا خلال أزمة 2008 حيث أن تعاملاتها كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسستها من خلال سوق العقار أو الأوراق المالية، إضافة إلى هذا تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مشكلة كبرى بسبب الأزمة المالية وهي شح السيولة وزيادة تكاليف الاقتراض في الوقت الذي تتعرض فيه هذه الدول لخسائر نتيجة للديون المعدومة³.

أدى الانكشاف المحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المصرفي والمالي والمحلي في دول المجموعة (الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر المغرب، وموريطانيا) إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية مباشرة على هذه

¹ علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، ورقة عمل تقدم إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري 7 لمنطقة التجارة العالمية، (11-12 تشرين الثاني، نوفمبر 2009)، ص 3.

² علا الصيداني، المرجع السابق، ص 9.

³ عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، (بيروت: المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009)، ص 5.

الدول، غير أن ارتباط اقتصاديات دول هذه المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة، وذلك في جانب المعاملات السلعية والمتمثلة في تركز اتجاهات صادرات عدد من دول المجموعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولذلك فإن انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودخول الاقتصاد في فترة ركود، كان له الأثر السلبي على صادرات دول المجموعة وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي إليها.

لقد كانت تأثيرات تبعات الأزمة العالمية على الإقراض المصرفي للقطاع الخاص أوضح بالنسبة لكل من الأردن ومصر اللتان شهدتا انخفاضاً أشد نسبياً في نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص خلال عامي 2008 و 2009، ففي الأردن تعرض الاقتصاد لضغوطات على السيولة النقدية ما بين البنوك وتأثر سوق المال الأردني إثر انتهاج السلطات النقدية سياسة تدعيم تثبيت قيمة الدينار مقابل الدولار¹.

يمكن أن تكون الهجرة أيضاً قوة إيجابية في التخفيف من الجوانب المختلفة للأزمة المالية ببساطة فإن خفض الهجرة يجعل الحالة أسوأ أو يتسبب أيضاً في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأكثر فقراً.

ومن آثار الأزمة المالية العالمية على الهجرة نجد:

- تخفيضات محتملة في الأجور وظروف أسوأ في أماكن العمل، حيث تسعى الشركات وأصحاب الأعمال إلى تحقيق توفيرات التي تؤثر سلباً على نوعية الحياة للمهاجر.
- انخفاض في تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية بسبب فقدان المهاجرين لوظائفهم وبالتالي زيادة حدة الفقر وفجوات التنمية.
- انخفاض تدفقات هجرة اليد العاملة نتيجة لاختيار المهاجرين البقاء في بلدانهم والنظر إلى الأزمة المالية من هناك².

كشفت الأزمة المالية عن آثار سلبية أخرى مست الاقتصاد العالمي حيث تبين عدم فعالية بعض القوانين والسياسات والإجراءات السابق وضعها لتحقيق انضباط في الأعمال، إضافة إلى سهولة الالتفاف عليها

¹ جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، دراسات اقتصادية، (الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي، 2011)، ص.ص. 18-19.

² أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على الهجرة، تقرير المنظمة الدولية للهجرة " IOM"، (يناير 2009)، أنظر الرابط التالي:

<http://www.iomint/jahia/cache/offonce/pid/1674?entryld=20275>.

واستخدامها في العديد من حالات الفساد والاختلاس ومن تلك الحالات (اختلاسات برنار دمادوف)، مما أدى إلى إعادة هيكلة نظم الرقابة على المصارف والشركات.

إعادة النظر في الثقافة السائدة بين العاملين في القطاع المالي ومفادها " إن السوق دائما على حق " أو أن " السوق عادة ما يتوازن تلقائيا " بدون تدخل من الحكومات وهذه الثقافة جاري العمل على تغييرها. البحث عن وضع قواعد ومبادئ يتفق عليها دوليا تحكم وتضبط العمل المصرفي، وتؤدي فيما بعد إلى ظهور نظام مالي عالمي في إطار مصلحة الاقتصاد العالمي برمته¹.

تأثرت البورصات العربية والخليجية تأثرا بالغ الخطورة من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية تمثلت في خسائر بنك "الخليج" الكويتي التي بلغت حوالي 472.2 مليون دولار وكذلك تراجعت أسواق المال في كلا من الكويت والسعودية. ودبي وتراجعت أسواق المال في تلك البورصات العربية تأثرا بقطاع البنوك والاستثمار في هذه الدول

قد اقر مسؤولون في البنك السعودي بان هناك مشكلات عديدة ظهرت في إدارة السيولة والسيطرة علي التضخم مما قد يدفع النظام الاقتصادي في البلاد إلي البحث في تخفيض سعر الفائدة علي القروض وبالنسبة لتأثير الأزمة المالية علي مصر:

أولا: بالنسبة للبورصة:

فقد تعرضت البورصة المصرية إلي ضربة قاسمة عندما سارع المستثمرون الأجانب والمصريون بالخروج عن طريق بيع الأسهم بأسعار اقل من قيمتها وكذلك ما فعله بعض المضاربين المصريين بعمليات بيع مكثفة للأسهم ونظرا لوجود أسهم مصرية تم تداولها بالبورصات العالمية فقد تأثرت هذه الأسهم تأثر بالغ الخطورة

ثانيا: بالنسبة للجهاز المصرفي:

تزايدت نسبة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي المصري بنسبة 26.3 % من إجمالي حجم القروض ظهرت أيضا مشكلة تهاوى أسعار الأسهم عن قيمتها الأصلية بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60.

¹ حسين الخولي، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي " التداييم وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، (ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي: انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في إحتوائها، ديسمبر 2009)، ص.8.

ثالثا بالنسبة للسوق المصرية:

تأثرت الأسواق المصرية بشدة متمثلة في أسواق الغاز أسواق الذهب وأسواق السياحة وكذلك دخول قناة السويس وعائدات المصريين في الخارج وبالتالي توقعات بانخفاض معدل النمو الاقتصادي من 7% من الناتج الإجمالي إلى (505% او 6%).

وقد عملت مصر منه خلال الأزمة المالية على طرح العديد من الإجراءات أهمها:

- 1 - تشديد الرقابة على الأسواق المصرية
- 2- التيسيرات الإجرائية للتعجيل بالموافقة على المشروعات الصناعية لجذب المستثمرين
- 3- وعن الجهاز المصرفي تفعيل خطة الدولة لإعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي المصري لحل مشكلات الديون المتعثرة
- 4- إنشاء صندوق استثمار برؤوس أموال كبيرة.

من جهة أخرى بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع القليلة الماضية من شهر سبتمبر 2008 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء سيتعرضون لخسائر يصعب الآن تقديرها.¹

إن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً . فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" أخيراً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك.

¹استشراف الافاق الاقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزامم التحولات و التغيرات،(التقرير السنوي رقم 8،الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية،افريل،2015).ص.38.

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها. ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي. فالهبوط الذي سُدَّجُل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها. وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاعة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها أخيراً، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة.¹

الفصل بين عملية التوزيع وشكل الإنتاج، في الاقتصاد الإسلامي، لا يمكن أن يكون فصلاً مادياً، فالتداول في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، جزء من عمليات الإنتاج، لأن نقل الثروة من مكان إلى آخر، يقرب المنتج من المستهلك، مما يعني في كثير من الأحيان منفعة جديدة، ويعتبر بالتالي تطويراً للمادة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجة الإنسان .

ولكن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسياً بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد.

¹ جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص.173.

ورغم اختلاف المبادئ، فإن المصارف الإسلامية، وإن كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها، فقد لا تكون مستقبلاً بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وأن تقرير لوكالة الائتمان ستاندرد اند بورز، ذكر مؤخراً، أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حالياً حوالي 400 مليار دولار، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه وكالة الائتمان أنه يبلغ حوالي 4 تريليونات دولار. وإن الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 إلى حوالي 500 مليار دولار (نصف تريليون دولار) وسيستثمر منه 25% في منطقة الشرق الأوسط، و75% في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج .

ولكن المناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة.¹

¹تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010)، ص.100

في نهاية الفصل الثاني نستخلص:

أن سلبات الأزمة المالية العالمية ما هي إلا نتيجة مصغرة على ارض الواقع بسبب تأثيراتها الواسعة فقد تحملت دول العالم و مؤسساته خسائر و تراجع كبير في نسب النمو إضافة إلى انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق.

الأزمة المالية العالمية من أقوى الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبرى سنة 1929. و قد انعكست هذه الأزمة على اقتصاديات الدول العربية التي تمتلك أسواق مالية أكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية، و تأثرت البورصات و الأسواق العربية بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها تشكل المصدر الأساسي لها.

الحقيقة أن الأزمة المالية العالمية ليست بجديدة على النظام الرأسمالي لكنها تعد من أصعب و اخطر الأزمات و ذلك راجع لارتباطها باقتصاديات الدول الكبرى الأخرى و قد كشفت هذه الأزمة التناقض الموجود في النظام الرأسمالي، في حين أنها كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة حيث أن الأمر لم يتوقف عند إفلاس عدد من البنوك الأمريكية فقط بل تعداه إلى بقية السلسلة الاقتصادية.

الفصل الثالث : تحليل السياسة الخارجية الأمريكية

في بعدها الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية

الفصل الثالث: تحليل السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الإقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية.
لقد شهد الإقتصاد الأمريكي في السنوات 2000-2008 تدهورا شديدا مما جعله لا يستطيع إن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية العالمية و قد أدى كل هذا إلى ارتفاع معدل التضخم و انخفاض معدل النمو الإقتصادي و تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مدينة في العالم. كذلك، يعتبر الإقتصاد في حالة ركود إذا مر بربعين متتاليين من الركود. وطبقاً لأقوال 52 إقتصادي أميركي استطلعت وول ستريت جورنال أقوالهم فهم يؤكدون أن الإقتصاد الأميركي مر حتى الآن بثلاثة أرباع سنة متتالية من الركود و هذا لم يحصل منذ نصف قرن.

تأثر الإقتصاد العالمي بمجريات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و فقد العديد من مقوماته كذلك شهد ارتفاع التوقعات بشأن تراجع نموه الإقتصادي خلال السنوات الآتية.

تتمثل آليات و سياسات إدارة الأزمة المالية في عدة و سائل ترمي بعضها إلى حصر الركود في قطاعات معينة من الإقتصاد، في حين يتجه بعضها الأخر إلى استعمال أدوات رفع الأسعار و الحيلولة دون انهيارها و منه اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطة إنقاذ عالمية من اجل ذلك، لكن شهدت الخطة العديد من التغييرات و التعليقات عليها و اختلفت الآراء حول مؤيد و معارض، فيما يبقى مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية موضوعا في غاية الأهمية بسبب حجمه السياسي و الإقتصادي كذلك. من خلال هذا المبحث سوف يتم دراسة واقع الإقتصاد الأمريكي ضمن الإقتصاد العالمي، أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمتغير أساسي في الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى طرح السياسات المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الأزمة في المبحث الثالث، أما في المبحث الرابع فقد تطرقنا إلى مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها الإقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: مكانة الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي.

نبحث أمريكا في ظل هذه الظروف بأن تكون قريبة من منابع النفط الرئيسية في منطقة الخليج أكثر من أي وقت مضى، تلك المنابع التي تنتج قرابة (4%) من الإنتاج العالمي للنفط والغاز وتحتوي على نسبة (62%) من الاحتياطي العالمي، وواكبت الهيمنة الأمريكية المتغيرات الدولية والمعالم المبلورة للعولمة، فقامت بإنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) والتي تضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كلا من المكسيك وكندا سعياً لتعظيم المنافع وإيجاد منافذ تسويقية، وانضمت الولايات المتحدة أيضاً إلى منطقة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادي (OPEC) والتي تضم إلى جانب دول النافتا مجموعة آسيان ومجموعة دول الأوقيانوس وكلا من الصين واليابان والتشيلي، ويعتبر هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية الدولية، إذ يتحكم (75%) من ثروات وموارد العالم المادية والبشرية¹.

في هذا الشأن يمكننا الحديث أيضاً عن السياسة الأمريكية التي عرفت تطورات عدة واكبت التحولات التي عرفها العالم من خلال الحرب الباردة ثم انتهائها و بروز قضايا أخرى كحرب الخليج الثانية و أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم التداخلين الآخرين في أفغانستان و العراق، و تعتبر الولايات المتحدة اليوم الدولة الوحيدة في العالم حالياً التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية و اقتصادية و عسكرية كبيرة بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، و هذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار و توظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، و تقبع هذه السياسات وراء التأثير بخلفيات و مرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة و منذ كتابة الدستور الأمريكي².

لقد أصبح باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في العالم اجمع و ذلك بالاعتماد على المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التبادل التجاري) و ذلك من خلال السهر على السير في الطريق الصحيح إضافة إلى ذلك تم فرض الدولار و المحافظة عليه رغم كل العقبات كعملة للمحاسبة و الدفع على الصعيد الدولي مما أعطى الأمريكيين الإمكانية لتمويل عجزهم بواسطة الآخرين و التلاعب برفع و تخفيض العملة حسب مصالحهم، و لا يمكننا الحديث عن المؤسسات الأمريكية

¹ جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي " الأزمة المالية "، (مركز هامورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011) ص.57.

² ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2007-2008، ص.21.

دون ذكر المؤسسات الأساسية المتعددة الجنسيات في العالم التي هي مؤسسات أمريكية و بأنها هي و فروعها تشكل أداة قوية لاحتقار الحدود و التلاعب مع الأوضاع و مع الفرص أيضا¹.

هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي منها مشكلة العجز في الميزان التجاري على الرغم من قوة الاقتصاد الأمريكي على المستوى العالمي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف عجزا متزايدا في ميزانها التجاري حيث تضاعف هذا العجز حوالي 8 مرات ما بين 1996 و 2006.

مشكل المنافسة الأجنبية التي تواجهها السلع الأمريكية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى والصاعدة كالصين واليابان.

مشكل الأمن القومي حيث أن الأساطيل والقواعد العسكرية الأمريكية منتشرة في كل القارات وفي معظم المحيطات والبحار حيث نصبت الولايات المتحدة نفسها كدركي لعالم تتدخل في مختلف شؤون العالم، ومن هنا يمكن القول أن حرص الولايات المتحدة على ضمان أمنها القومي يهدد أمن باقي العالم تحت شعار محاربة الإرهاب².

¹ حامد فرزات، (مترجما)، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم " العولمة"، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص 213.

² عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، أنظر الرابط التالي:

المبحث الثاني: واقع الولايات المتحدة الأمريكية في خضم الأزمة المالية العالمية.

اعتبر الاقتصاد الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية) كأول اقتصاد عرف الركود منذ بداية ديسمبر 2007، لتنتقل الأزمة بعدها شيئاً فشيئاً نحو الاقتصاديات العالمية الأخرى و على وجه الخصوص اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، و تعد الولايات المتحدة الدولة الأكبر في العالم إضافة إلى أنها منبع للازمة المالية العالمية¹. لم تعد الأزمة المالية جزئية تقتصر على العقارات و قيم الأسهم و الاستثمارات، بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي (الطلب) الذي يشكل الأساس الذي تركز عليه حسابات معدلات النمو الاقتصادي، و تشمل الأزمة المالية الاقتصاد الحقيقي برتمته (البطالة، الإنتاج، الاستهلاك و الاستثمار و الحسابات الخارجية)

أوضحت الأزمة المالية لسنة 2008 أيضا مدى خطورة السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي و أن الرأسمالية العالمية قد طغت و تجبرت و نخبث ثروات الشعوب و أنها ليست الإيديولوجية التي يمكن أن يقوم عليها اقتصاد يستهدف تحقيق سعادة الإنسان و رفاهيته بل صار التدهور الاقتصادي و التدمير البيئي و الانحطاط الثقافي و تزايد الفروقات بين البشر أهم ميزات العصر الأمريكي الرأسمالي و باتت معها أسواق المال العالمية اليوم اشد خطرا على الاستقرار العالمي من الأسلحة النووية ذاتها².

يصف أستاذ الاقتصاد الأمريكي " مايكل تشو سودوفسكي " النظام الاقتصادي العالمي (نظام العوامة الاقتصادية) في كتابه " عوامة الفقر " بأنه نظام يتم تطبيقه لحماية الديون و فوائدها و انه ليس نظاما حرا لان مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) تتدخل تحت شعار التغييرات الهيكلية في الإقتصادات الوطنية بأدق التفاصيل لتسيطر على نتائجها لمصلحة أصحاب المال العالمي و الأسواق، و بذلك تعطل قوى السوق الحقيقية من العمل للمصلحة الوطنية.

كانت تقارير صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أهم المؤسسات المالية الدولية تشير حتى عام 2007 إلى توقعات لنمو اقتصادي عالمي، و أن هبوط الاقتصاد الأمريكي قد يحدث، و لكنه سيكون محدودا و

¹ سايل سعيد، التعاون الأوروبي - المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية "2007-2011"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2012)، ص.103.

² موفق أبو حمود، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة " أسبابها وتداعياتها وسبل معالجتها "، مجلة فيلادلفيا الثقافية، ص.45.

مؤقتا و أشارت التقارير إلى أن الارتفاعات في الأسواق الناشئة خاصة الصين سوف تعوض هذا الهبوط و تدفع الاقتصاد العالمي قدما، و هذا ما ثبت خطؤه فلا الاقتصاد الأمريكي كان محدودا أو مؤقتا في هبوطه¹ . من جهة نظر أخرى يرى بعض المحللين العرب حسب نظرية المؤامرة أن الولايات المتحدة الأمريكية دبرت للآزمة المالية العالمية و ذلك من خلال ما يلي:

أن هناك أزمة طاحنة في الاقتصاد الأمريكي و الرأسمالي عموما و عجز ضخمة في الميزانية الأمريكية نتيجة الاتفاق الضخم لإدارة بوش على الخطط الأمنية التي أعقبت تفجيرات 11 سبتمبر 2001، و أن وزارة الخزانة الأمريكية قدرت إجمالي هذا العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية عام 2004 (أي قبل تفاقم الأزمة) ب 483.4 مليار دولار و بارتفاع نسبة 76.2 % مقارنة بنفس القدرة من العام السابق.

إن اقتصاد الولايات المتحدة الذي عانى منذ ثلاث سنوات على التوالي من أزمات اقتصادية متتالية أبرزها أزمة الضاربات على شركات المعلومات و الانترنت، ثم أسعار العقارات التي انهارت بسبب تخلف ملايين الأمريكيين عن دفع أقساط العقارات² .

دفعت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد الأمريكي في تنالي العديد من الأحداث أهمها:

- لدعم الاقتصاد و سحبه بعيدا عن ركود محتمل لتلك الأزمة، قام الاحتياط الفدرالي بخفض معدل الفائدة وضح سيولة في الأسواق.

- مع حدوث أحداث سبتمبر 2001 و خوفا من انهيار الاقتصاد بقي معدل الفائدة منخفضا جدا.

- اتجه العديد من المستثمرين إلى سوق العقارات ملجأ لتدوير أموالهم و تعويض خسائرهم³ .

- نتيجة للإفلاس الأمريكي خلال الأزمة المالية لسنة 2008 ستتوقف مساعدات أمريكا للكثير من الدول و بالنتيجة ستخرج هذه الدول من الولاء الأمريكي لولاء آخر في نفس الوقت، يرى الكثيرون أن ميزانية البنتاغون للتسلح (والتي تساوي تقريبا نصف ميزانية العالم في التسلح)، لن تتأثر بإعادة الهيكلة الاقتصادية في أمريكا،

¹ موفق أبو حمود، مرجع سابق، ص.49.

² جمال عرفة، هل دبرت أمريكا الأزمة المالية العالمية للإستيلاء على أموال العرب، (12-10-1429) ، مقال منشور، أنظر الرابط التالي:
[Http://www.a/mos/im.net/node/100476.](http://www.a/mos/im.net/node/100476)

³ إبراهيم الأصيل، الأزمة المالية الأمريكية 2008، أنظر الرابط التالي:

[http://madina-blog-net/2008/10/17.](http://madina-blog-net/2008/10/17/)

فهي وكما يرى الكثير من أصحاب القرار في واشنطن ورقة رابحة وخط أحمر وهيبة لا يمكن الاستغناء عنها في حال من الأحوال¹.

أكد خبراء اقتصاديون أن الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية تحدد إمبراطوريتها الاقتصادية والسياسية العالمية بالانحياز محذرين من أن استمرار تلك الأزمة قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي، ويفقدتها نفوذها السياسي على المستوى الدولي، وأوضح الخبراء أن أمريكا دخلت مرحلة الإفلاس رغم ما تملكه من أصول اقتصادية ضخمة لافتين إلى أن عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد مديونياتها سنعكس بنتائج سلبية على الدول المدنية.

من جانبها قالت الدكتورة ماجدة غنيم أستاذة الاقصادي والتنمية الريفية بجامعة عين شمس، عضو مجلس أمناء التيار الشعبي المصري، أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية، ستؤثر على نفوذها الدولي كقوة اقتصادية وسياسية على المستوى المتوسط والبعيد.

وأشارت أيضا إلى أن تأثر النفوذ الأمريكي الدولي سيبدأ بالهبوط في الجانب الاقتصادي، وصولا للنفوذ السياسي، لافتة إلى أن هذا الهبوط والتراجع بدأ يظهر في اضطراب موقف أمريكا من الأزمة السورية. قال أيضا للدكتور رائد سلامة الخبير الاقتصادي زميل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي: " إن تلك الأزمة هي بداية انهيار الإمبراطورية الأمريكية التي لا تقيم وزنا للإنسان أو المجتمع، وهدفها هو الربح فقط، في إطار انخراطها في منظومة فاسدة بطبيعتها.

وقال الخبير سلامة لـ " اليوم السابع "، إن الموقف الأمريكي المالي سيء جدا، حيث إن هناك فجوة تمويلية بين إجمالي عجز الموازنة والديون ومشروع الرعاية الصحية " أوباما ماكير "، التي تصل إلى 21 تريليون دولار، وبين إجمالي الإنتاج والذي يصل إلى 14 تريليون دولار، مضيفا أن هذا الوضع سيدفع الجمهوريون في الكونغرس إلى قبول طلب أوباما برفع سقف الدين العام².

تأثر العالم برمته بالأزمة المالية في أمريكا وذلك راجع إلى وجود متغيرات تتعلق بأمريكا واقتصادها وعملتها دون غيرها من الدول وهي على سبيل الذكر:

- تمثل أمريكا أكبر اقتصاد في العالم حوالي 15 تريليون دولار.

¹ علاء أبو صلاح، أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية، أنظر الرابط التالي:

<http://a/aa-abu-saleh.b/ogspot.com/2009/01/blog-post-07.html>.

² عاهد ناصر الدين، الأزمة الاقتصادية العالمية... أسباب وحلول، أنظر الرابط التالي:

<http://www.youm7.com/story/1298619#.vw7bz-lyrcc>.

- تستثمر معظم ودائع وثروات العالم في البنوك الأمريكية.

- الدولار عملة كونية رئيسية.

- الدولار عملة الاحتياط الدولية في البنوك المركزية في العالم¹.

على إثر الأزمة المالية قامت وزارة الخزانة الأمريكية يوم 7 أيلول 2008 بوضع مؤسسة Fanny mae ومؤسسة Freddie mac تحت الوصاية طيلة المدة التي تحتاجها كل منهما لإعادة هيكلة ماليتهما، وقد شمل قرار الوصاية كفالة للديون حتى مبلغ 200 مليار دولار، ولا بد من الإشارة إلى أن هاتين المؤسستين هما أشهر وأكبر مجموعتين للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عمدت هاتان المؤسساتان إلى استخدام أسلوب التوريق Securitization لقروض الرهن العقاري متدنية الجودة والتي بيعت بعد ذلك كأصول من خلال النظام المالي، إضافة إلى ذلك أعلنت يوم 15 أيلول 2008، عن إفلاس مؤسسة مالية عريقة في الولايات المتحدة وهي بنك ليمان براذرز Lehman Brothers وقد أدى الإعلان عن إفلاس هذا المصرف إلى حالة شديدة من الذعر المالي².

أمريكا: زادت الأزمة المالية من معاناة الاقتصاد الأمريكي وذلك من خلال:

- تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008، بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع حجم المديونية إلى 3.2 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار.

- زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008.

- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدل البطالة إلى 5.1%، حيث وصل عدد الدين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص³.

- زيادة حصص الأجانب في رأسمال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.

¹ محمد جلال، أحمد ممدوح، منطقة اليورو: نظرة تحليلية وتوقعاتها عام 2013، (إعداد قسم التحليل الاقتصادي للأسواق العالمية، 2012)

² إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، المرجع نفسه. ص.4

³ ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 20-21 أكتوبر 2009)، ص.13.

- تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي¹.
- خسارة أكبر مؤسسة أمريكية في تمويل الإسكان (F.M.F.M) مرورا بإفلاس مؤسسة التأمين الأمريكية (A I G)، وقد ساد في إثر هذه الانهيارات المتتالية كثير من الذعر في الأوساط المالية، وفي أوساط المستثمرين مما دفع بغالبيتهم إلى بيع أسهمهم في ما تبقى من المؤسسات مما أدى إلى تعرض أسهم ما تبقى من المصارف الكبيرة، مثل غولمن ساكس إلى ضغوط كبيرة تكاد أن تؤدي بها إلى المصير نفسه، وقد قدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية الأمريكية بحوالي 945 مليار دولار أي ما يعادل ميزانية دولة فرنسا.
- وصول نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6.5% وهي النسبة الأعلى منذ 14 عام، كما وصل معدل البطالة في إيطاليا إلى 5.7% مقابل 2.5% في الربع الأول من عام 2008².

¹ ساعد مرابط، المرجع السابق، ص.13.

² دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي "دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT"، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013)، ص.37.

المبحث الثالث: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الأزمة المالية.

في بداية الأزمة خيل للأمريكيين أن الأزمة سببها نقص السيولة في السوق، بسبب إفلاس البنوك المقرضة، فقاموا بضخ نقود في الاقتصاد على فترات مرتين لوحدهم الأولى بمبلغ 150 مليار دولار والثانية بمبلغ 700 مليار دولار ومرات بالاشتراك مع الدول الكبرى، ثم مرة أخرى خيل للأمريكيين أن الأزمة كانت من القوة بحيث أن كثير من المؤسسات لا يمكن أن تعاود القيام من عثرتها لوحدتها فأغرقتها بالمساعدات إلى حد شراء جزء كبير من رأس مال كثير من المؤسسات، كما خفضت من سعر الفائدة¹.

أما على المستوى الدولي فكانت هناك سياسات وإجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية حيث أنه في 11 أكتوبر 2008 عقد وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى اجتماعا في واشنطن واتخذوا عددا من القرارات لمواجهة الأزمة أهمها:

- دعم الدور الحيوي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول التي تأثرت بهذه الأزمة: والإسراع بالتطبيق الكامل لتوصياته، وبالتأكيد على الحاجة الماسة لإصلاح النظام المالي العالمي.

- ضمان قدرة المصارف والمؤسسات على الحصول على الأموال من المصادر العامة والخاصة بكميات لإعادة الثقة بالأسواق، وللسماح لها بمواصلة الإقراض².

إن النظام العالمي يواجه اليوم مسألة الهيمنة الأمريكية وفرض العولمة على أساس امبراطوري جديد من الهيمنة عبر الفوضى الخلاقة، مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت هيمنتها الإقتصادية والإيديولوجية، ولم يتبقى لها سوى الهيمنة العسكرية وهو ما تتميز به هذه القوة العظمى.

على إثر الأزمة المالية العالمية اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم سياسات و أعلنت خططاً لإنقاذ الأسواق المالية وفيما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه السياسات والخطط:

صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية التي ظهرت على السطح عام 2007 واستمرت تداعياتها إلى حد الآن ولقد أثرت هذه الأزمة على قطاع البنوك مهددة بانحيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي، صادق على الخطة مجلس النواب والشيوخ وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية

¹ الطيب بجيلح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، (قسنطينة: جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 5-6 ماي 2009)، ص.19.

² علي لظفي، الأزمة المالية العالمية: " الأسباب، التداعيات، المواجهة"، (مارس 2009)، ص.25.

وتشجيع النمو الإقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن ، التخلص من كل الانعكاسات و الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية خصوصا انعكاساتها على المؤسسات المالية والمصرفية .

وينص القانون أيضا على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق ، كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير سنة 1929، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد ديونهم وذلك عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي في إمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات ، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الإستغناء عنها، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد. تم عرض هذه الخطة على مجلس النواب الأمريكي لإقرارها يوم 30 سبتمبر 2008 لكن هذه الخطة تم رفضها (حيث رفضها 228 نائبا ووافق عليها 205 نواب). وتم بعد ذلك إدخال تعديلات على هذه الخطة، وتم عرضها على مجلس الشيوخ في 02 نوفمبر 2008 وتم إقرارها في هذا المجلس (وافق عليها 74 ورفضها 25 من الأعضاء)¹.

أما أهم النقاط البارزة في خطة الانقاذ الأمريكية ما يلي :

- تطبيق خطة الانقاذ على مراحل، ويتم السماح للخزينة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في المرحلة الأولى، مع امكانية زيادة هذا المبلغ ليصل إلى 350 دولار بطلب من الرئيس الأمريكي .
- يمتلك الكونغرس الأمريكي حق نقض الفيتو على عمليات شراء الأصول الهالكة التي تتجاوز المبالغ المحددة، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد السقف لعمليات الشراء عن 700 مليار دولار .
- تم تكليف وزير الخزانة الأمريكية بالعمل والتنسيق مع المصارف المركزية والسلطات في الدول الأخرى مت أجل وضع خطط انقاذ من الأزمة المالية العالمية على نمط خطة الانقاذ الأمريكية.
- أقرت الخطة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار أمريكي إلى 250 ألف دولار أمريكي لمدة عام واحد .

¹ المناعي حاسم، الأزمة المالية العالمية... وروب ضارة نافعة، صندوق النقد الدولي، مقال منشور بتاريخ 21-09-2008، أنظر الرابط التالي:

<http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx>.

- نصت الخطة على اجراءات لحماية المالكين المهةدين بمصادرة عقاراتهم (بيوتهم)، علما أنه كان من المقرر تنفيذ حوالي مليوني إجراء يتعلق بمصادرة العقارات (البيوت) سنة 2009 .
- نصت الخطة على تكليف مجلس رقابة يشرف على تنفيذ خطة الإنقاذ، وهذا المجلس يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخارجية الأمريكية ورئيسها.
- يراقب مجلس المحاسبة العامة التابع للكنغرس عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات، ويحافظ هذا المكتب على حضوره في وزارة الخزانة الأمريكية¹ .
- إن النظام العالمي يواجه اليوم مسألة الهيمنة الأمريكية وفرض العولة على أساس امبراطوري جديد من الهيمنة عبر الفوضى الخلاقة، مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت هيمنتها الإقتصادية والإيديولوجية، ولم يتبقى لها سوى الهيمنة العسكرية وهو ما تتميز به هذه القوة العظمى .
- على إثر الأزمة المالية العالمية اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم سياسات و أعلنت خططاً لإنقاذ الأسواق المالية وفيما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه السياسات والخطط:
- صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية التي ظهرت على السطح عام 2007 واستمرت تداعياتها إلى حد الآن ولقد أثرت هذه الأزمة على قطاع البنوك مهددة باختيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي ، صادق على الخطة مجلس النواب والشيوخ وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن، التخلص من كل الانعكاسات و الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية خصوصا انعكاساتها على المؤسسات المالية والمصرفية .
- وينص القانون أيضا على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق ، كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير سنة 1929، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد ديونهم وذلك عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي في إمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

¹ على فلاح المناصير، وصفي عبد الكرم الكساسبة، المرجع نفسه، ص 25.

وأقرت الخطة منح اءفاءات ضريبية بنحو 100مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات ، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الإستغناء عنها، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

- تم عرض هذه الخطة على مجلس النواب الأمريكي لإقرارها يوم 30 سبتمبر 2008 لكن هذه الخطة تم رفضها (حيث رفضها 228 نائبا ووافق عليها 205 نواب). وتم بعد ذلك إدخال تعديلات على هذه الخطة، وتم عرضها على مجلس الشيوخ في 02 نوفمبر 2008 وتم اقرارها في هذا المجلس(وافق عليها 74 ورفضها 25 من الأعضاء) .

- أما أهم النقاط البارزة في خطة الانقاذ الأمريكية ما يلي :

- تطبيق خطة الانقاذ على مراحل، ويتم السماح للخرينة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250مليار دولار في المرحلة الأولى، مع امكانية زيادة هذا المبلغ ليصل إلى 350 دولار بطلب من الرئيس الأمريكي .

- يمتلك الكونغرس الأمريكي حق نقض الفيطو على عمليات شراء الأصول الهالكة التي تتجاوز المبالغ المحددة، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد السقف لعمليات الشراء عن 700مليار دولار .

- تم تكليف وزير الخزانة الأمريكية بالعمل والتنسيق مع المصارف المركزية والسلطات في الدول الأخرى مت أجل وضع خطط انقاذ من الأزمة المالية العالمية على نمط خطة الانقاذ الأمريكية.

- أقرت الخطة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار أمريكي إلى 250 ألف دولار أمريكي لمدة عام واحد .

- نصت الخطة على اجراءات لحماية المالكين المهةدين بمصادرة عقاراتهم (بيوتهم)، علما أنه كان من المقرر تنفيذ حوالي مليوني إجراء يتعلق بمصادرة العقارات (البيوت) سنة 2009 .

- نصت الخطة على تكليف مجلس رقابة يشرف على تنفيذ خطة الانقاذ، وهذا المجلس يضم رئيس الإحتياطي الإتحادي ووزير الخارجية الأمريكية ورئيسها¹.

- يراقب مجلس المحاسبة العامة التابع للكنغرس عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات، ويحافظ هذا المكتب على حضوره في وزارة الخزانة الأمريكية.

¹ جمال عبد المنعم البستنجي، دور البنك المركزي الاردني في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الاردن، (مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2012)، ص.37.

- نصت الخطة على تعيين مفتش عام مستقل يراقب قرارات وزير الخزانة.
- نصت الخطة على أن القضاء يدرس القرارات التي يصدرها وزير الخارجية. إضافة الى اجراءات محددة ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.¹
- وقد انقسم الموقف من خطة الانقاذ الأمريكية بين التأييد و المعارضة، اما أصحاب الموقف المؤيد لهذه الخطة فانهم يبررون مواقفهم المؤيدة لخطة الانقاذ بما يأتي:
- يرى أصحاب الموقف المؤيد أن هذه الخطة ستضع القيود المناسبة على أسواق المال فيما يتعلق ببيع الأوراق الأجلة.
- يرى اصحاب الموقف أيضا أن هذه الخطة ستنتج في وضع الحلول المناسبة و الفاعلة بخصوص الرهون العقارية.
- تنفيذ هذه الخطة يكفل تعزيز و استدامة الثقة في المصارف و المؤسسات المالية، إضافة الى التدخل المباشر للدولة في السوق (مع تعارضه مع نظرية الاقتصاد الحر) هو تدخل مقبول و مبرر لأن المصارف و المؤسسات المالية و مؤسسات الرهن العقاري أساءت استخدام الحرية الممنوحة لها، و توسعت في عمليات الإقراض دون حدود و حسابات سليمة.
- من جانب آخر، فان هناك بعض الجهات التي احتجت على خطة الإنقاذ الأمريكية و يبرر أصحاب هذا الموقف معارضتهم بما يأتي:
- يرى اصحاب الموقف ان هذه الخطة ورطت الدولة و ألزمتها بتخليص و إنقاذ المصارف و المؤسسات المالية من صفقاتها و عقودها الخاسرة، و تركت لها الصفقات و العقود الراجعة مضمونة الربح.
- هذه الخطة تدفع الدولة الى دائرة تحمل خسائر الشركات و تحمل مسؤولية الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها ادارات هذه الشركات في سعيها غير الحكيم نحو تعظيم أرباحها و الدخول في مغامرات و مخاطر غير مبررة.
- يؤكد المعارضون على أن إنقاذ الشركات من أخطائها و خسائرها يؤدي بالمقابل الى تحميل العبء و المسؤولية و الخسائر بصورة كبيرة على كاهل دافعي الضرائب، فالدولة تدفع الأموال (أموال الإنقاذ) من دافعي الضرائب و تحملهم مسؤوليات أخطاء الشركات المتورطة.

¹ جمال عبد المنعم البستنجي، المرجع السابق، ص. 37

- يشير المنتقدون الى ان الخطة تعفي اصحاب الشركات و الثروات من مسؤولياتهم و من المساءلة و المحاسبة، و لا ينالون و لو نصيبا جزئيا من المساءلة و المحاسبة.

- الخسائر التي تتكبدها الدولة بتبنيها لخطة الانقاذ هي خسائر تفوق بكثير قيمة الضرائب التي تحققها، و بالتالي فإن الضرائب لن تغطي خسائر ملاك الشركات و أصحاب الأموال، و يكون ذلك في نهاية المطاف على حساب دافعي الضرائب، حيث أن تسديد القروض الكبيرة يتطلب عشرات السنوات، و سوف تفرض الدولة المزيد من الضرائب على دافعي هذه الضرائب، و سوف يزداد الأمر سوءا في ظل أعباء القروض المتراكمة عليهم.

- الخطة تعطي الادارة الامريكية هامشا واسعا لتحديد المؤسسات المالية التي يمكن ان تستفيد من هذه الخطة، و لم يتم استبعاد صناديق الاستثمار من ذلك.

- الخطة لا تتضمن الضمانات الكافية التي تؤكد و تكفل استفادة المواطن الامريكي العادي من هذه الخطة كما تستفيد منها المصارف و المؤسسات المالية.

- أصول الشركات المتورطة مستقبلا بعد ان تكون الدولة قد ساعدت هذه الشركات على التخلص من استثماراتها الفاشلة و ديونها المعدومة.

- تنفيذ الخطة قد يرفع معدلات التضخم و قد يقود الى اضعاف الدولار (العملة الامريكية) و يؤدي الى زيادة الضغوط على هذه العملة.²

كما قررت الخزانة الأمريكية سنة 2008 استثمار حوالي 250 مليار دولار في رأس مال البنوك، ووجهت الجزء الأول و الذي يقدر بحوالي 125 مليار دولار الى wells، bank of america، citigroup، jpb morgan، morgan stanley، fargo، و تم كذلك تأمين أكبر مؤسسة للتأمين على مستوى العالم (american international group AIG) بقيمة 123 مليار دولار كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء الأوراق التجارية (commercial paper) قصيرة الأجل (30 إلى 90 يوم) المملوكة من قبل Freddie mac and Fannie mae بحوالي 500 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى تأمينهما في 7 سبتمبر 2008¹.

¹ نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة "2007-2008"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009)، ص.165.

لقد شهدت خطة الإنقاذ الأمريكية العديد من التعليقات من طرف بعض الاقتصاديين والكتاب، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات والخطط تمثل محاولة لإيقاف الانهيار في البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنها في الواقع لا تمثل حلاً جذرية للأزمة من جوانبها المالية والاقتصادية، حيث أن الإجراءات والمعالجات الحقيقية تتطلب وضع الحلول العملية والعلمية العميقة التي تعالج الأسباب الحقيقية والرئيسية للأزمة، ووضع الاستراتيجيات الحقيقية لإيجاد التوازن في الأنشطة المالية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد¹.

يقول الدكتور جودة عبد الخالق: إن خطة الإنقاذ الأمريكية أشبه بمن يطفئ حريقاً هائلاً بمجرد ماء، مؤكداً أنه لا يمكن التغلب على الأزمة إلا بحل عالمي، تعاد فيه هندسة النظام المالي العالمي على أسس جديدة، لمنع أسراب الجراد المالية من التحكم في مصائر الشعوب، كما هاجم علاقة مصر الاقتصادية بالولايات المتحدة وحذر من انعكاسات الإعصار المالي الراهن الذي ولدته أمريكا على مصر.

أما الدكتور عبد الحميد الغزالي يرى أن خطة الإنقاذ الأمريكية وما سبقها من محاولات في الواقع لا تعالج الجذور ومسببات الأزمة، وإنما تعالج مظاهر الأزمة، وبالتالي لم ولن يحدث الأثر المطلوب على الأقل في فترة وجيزة.

الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي هاجمت الخطة الأمريكية للخروج من الأزمة ووصفتها بأنها طريق إلى الجحيم، فقد قال (رئيس الوزراء التشيكي المنتهية ولايته ميرك توبولانيك للنواب في الاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ: " إن الو.م.أ ليست على المسار الصحيح بخطتها الباهظة التي ستنتفخ خلالها تريليونات من الدولارات والمهادفة إلى النهوض بأكبر الاقتصاديات العالمية"، وقال: " كل هذه الخطوات في الجمع بينها واستمرارها هي طريق للجحيم، نحن بحاجة إلى قراءة التاريخ"².

تقول الأستاذة عواطف المقبل حول الحلول التي اقترحتها الأمريكيون لأزمته: إن كل حل يفتح عليهم مشكلة من جهة أخرى... وليس هذا فقط، بل إن بعض الحلول تنقض بعض مبادئ الرأسمالية، مما يعني أنها في طريقها إلى الانهيار، فهناك خطة بوش للإنقاذ المالي التي ضخ فيها المليارات للسوق، وبهذا الفعل اتخار أول مبادئ من مبادئ الرأسمالية، وهو عدم تدخل الدولة في السوق، وكذلك فعلت بعض الشركات، كما ظهر عدد كبير من الاندماجات بين عدد من الشركات الكبيرة دفعا للاحتكار، محاولة بذلك النجاة بنفسها، وبهذا

¹ تقرير التجارة والتنمية، "إستعراض عام"، (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، 2003)، ص.40.

² محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2011) ص.66.

أيضا انهار مبدأ آخر للرأسمالية وهو الاحتكار، وأخيرا ظهرت دعوات إلى استخدام أدوات بنكية ومالية إسلامية، وفتت النظر إلى أن تلك الدعوات لم تكن اقتناعا بالدين الإسلامي بقدر ماهي أعين موجهة للأموال التي بأيدي المسلمين فقد تنقذهم مما همم فيه.

يقول الدكتور كمال خطاب: " هذه الخطط وخاصة خطة الإنقاذ التي نفذت في عهد بوش لم توضع لمعالجة الداء، وإنما وضعت لمكافحة المفسدين الذين تسببوا في الأزمات من خلال المضاربة بالمشتقات وغيرها، فقد ذهبت معظم الأموال إلى أصحاب الشركات والبنوك المفلسة، ولم توجه إلى أصحاب المساكن أو العقارات الذين عجزوا عن السداد بسبب الأزمة¹ .

¹ محمد سعيد محمد الرملاوي، المرجع السابق، ص.ص.212-213.

واصل الاقتصاد العالمي تأثره بالأزمة المالية العالمية التي بدأت سنتي 2008 و 2009 و بعدها ركزت تدخلها في المراحل الأولى على استعادة الملاءة المالية للنظام المصرفي و النهوض بالنشاط الاقتصادي و قد واجهت الدول المتقدمة ضغوطات الأسواق المالية في إدارة ديونها السيادية و ظل هذه الظروف واصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة متواضعة .

بلغت 3,2 سنة 2012 عوض 3.9 سنة 2011 و 5.1 سنة 2010 و عرفت اقتصاديات الدول الصاعدة و النامية تراجعاً في وتيرة نموها من 6.2 سنة 2011 إلى 5.3 سنة 2012 حيث تأثرت ديناميكيتها سلباً بركود اقتصاديات منطقة اليورو التي سجلت وتيرة نمو سالبة قدرت ب 0.4 و كذا بضعف وتيرة نمو اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان التي بلغت على التوالي 2.3 و 2 و سيعرف الاقتصاد العالمي في أفق سنة 2013 وضعية غير مستقرة يرتبط الخروج منها بمدى قدرة منطقة اليورو من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى . على اعتماد سياسات مالية عمومية ونقدية تساعد على النهوض ب الاقتصاد و إنعاش سوق الشغل . و سيعرف الاقتصاد العالمي خلال سنة 2013 نمواً ب: 3.5 حيث ستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة وتيرة نمو متواضعة لن تتجاوز 1.4 في حين ستعزز اقتصاديات الدول الصاعدة و النامية من وتيرة نموها لتصل إلى 5.5 و بالتالي سيؤدي المنحى التنزلي لأسعار المواد الأولية إلى تحقيق الضغوطات التضخمية . حيث سيتراجع معدل التضخم من 2 سنة 2012 إلى 1.6 سنة المعدل في حدود 6.1 في الدول الصاعدة و النامية¹ .

يرجع سبب التباطؤ الذي عرفه الاقتصاد العالمي في سنة 2011 إلى عاملين أولهما التأثير بسياسات التقشف المالي المتبعة من طرف العديد من الدول المتقدمة التي تعيق النهوض بالطلب و النمو الاقتصادي ثانياً : صعوبات إعادة الثقة للأسواق المالية . خاصة بعد عدم القدرة على إعادة ديناميكية الأنشطة البنكية . رغم تدخل الدول و البنوك المركزية .

و يعزى النمو المتواضع الذي سجله الاقتصاد العالمي خلال سنة 2012 . أساساً إلى السياسة النقدية المتبعة حيث حافظت البنوك المركزية على معدلات الفائدة في مستويات جد منخفضة و اتخذت عدة تدابير تتعلق

¹ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013، (تقرير صندوق النقد الدولي، جانفي 2013، وآفاق النمو الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي واللجنة الأوروبية الصادرة نهاية سنة 2012)، ص.12.

أساسا بتحسين الوساطة المالية و بتخفيض معدلات الفائدة لصالح بعض الأسواق و بعض الفئات من المقترضين¹.

سيشهد الاقتصاد العالمي في الدول المتقدمة خلال 2013 نموا متواضعا لن تتجاوز وتيرته 1.5 نتيجة الركود الاقتصادي المتواصل بمنطقة اليورو من جهة أخرى يرى الباحثون في مجال الاقتصاد إن تحقيق نموا اقتصادي مدعم و مستدام في الدول المتقدمة يتطلب بالدرجة الأولى توافقا سياسيا سواء في منطقة اليورو حول الوحدة البنكية الأوروبية و الإستراتيجية المالية أو في الولايات المتحدة الأمريكية عبر التوصل إلى اتفاق بين البيت الأبيض و الكونغرس الأمريكي حول الميزانية و ذلك لتجنب انكماش في النفقات العمومية قد يؤدي إلى ركود جديد للاقتصاد الأمريكي².

يتوقع أن يستفيد الاقتصاد الأمريكي من مرونة السياسة النقدية و من الاستقرار النسبي لأسواق العقار من المنحنى التصاعدي للاستثمار و في هذا الإطار سيواصل الاستهلاك الخاص انتعاشه نتيجة تحسن سوق الشغل حيث معدل البطالة تراجعاً.

بقي لنا أن نشير ونوضح أنت تداعيات هذه الأزمة من قضايا التسليف ومحنة القروض ستتواصل إلى سنوات حيث تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة بحوالي 50% لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيا فقط لمجرد سد العجز في ميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 978 ألف وحدة مقابل 2.61 مليون وحدة³.

يعتقد معظم الاقتصاديون الأمريكيون أن الاقتصاد الأمريكي لن يكون الاقتصاد المهيمن في الخمس سنوات القادمة و هذه الأزمة الاقتصادية الصعبة لكل دول العالم ستدفعهم إلى تقليل الاعتماد على الدولار كعملة عالمية شبه وحيدة و ستؤدي إلى ظهور كيانات اقتصادية جديدة ستنافس اقتصادياتها و عملاتها الدولار الأمريكي كعملة عالمية و أهم هذه الدول الصين و الاتحاد الأوروبي و اليابان.

إن توقع تنوع سلة العملات العالمية سيقبل من الطلب على الدولار الأمريكي مما سيؤدي إلى انهيار قيمته مما يؤدي إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة إضافة إلى ذلك فان مؤشرات الأزمة المالية

¹ حسين شحاتة، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية،(سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي)،ص.7.

² ماجد محمد الفراء، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها، ص.4.

³ روجي وجدي، عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2010)،ص.37.

العالمية توحى بمرحلة تعدد الأقطاب و تراجع الدور الأمريكي عالميا و ظهور قوى إقليمية من المرجح إن تكون إيران أو تركيا¹.

إضافة إلى ذلك ستؤدي السياسة المالية التقشفية السياسة النقدية المرنة المتبعة إلى مواصلة عجز الميزانية لمناهة التنازلي لينتقل من 10.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 7.3 سنة 2013 حيث ستبقى متواضعة نتيجة تفاقم أزمة منطقة اليورو آنذاك .

يمكن الإشارة أيضا إلى التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في الأسبوع الأخير من جانفي 2009 حيث توقعت اختفاء 51 مليون و وظيفة خلال العام الحالي و هو ناقوس خطر جديد يشير إلى أن تداعيات الأزمة المالية العالمية مازالت في بدايتها و قد أدت إلى انخفاض حاد في حجم التجارة و خفض مجمل التجارة العالمية بنسبة أكثر من 10 عام 2009، إلا أنه بعد هذا الانخفاض شهدت العديد من المناطق من بينها الولايات انتعاشا طفيفا في الصادرات و الواردات عام 2010².

طبعا ستكون الخمس سنوات القادمة حافلة بتغييرات اقتصادية وسياسية كثيرة وأهم هذه التغييرات هو انهيار الاقتصاد الأمريكي وانحسار نفوذها السياسي إضافة إلى انهيار الدول وتأسيس نظام مالي عالمي جديد كذلك نجد صعود الإقتصادات الآسيوية .

أولا يجب التطرق إلى الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها مازالت تستمد نفوذها السياسي والعسكري من قوتها الاقتصادية ولعب الدولار دورا أساسيا في تمويل توسعها الاقتصادي الداخلي وتوسعا الخارجي لبسط نفوذها حيث تحول الدولار بعد الحرب العالمية الثانية إلى عملة احتياط بديلة .

الأزمة المالية الأخيرة ساهمت في إضعاف الموقف الاقتصادي الأمريكي بشكل أكبر فقد ضخت الحكومة الأمريكية كميات ضخمة من الحوافز المالية لمنع الاقتصاد من الانهيار الكامل ورغم أن خطط تحفيز الاقتصاد نجحت نسبيا في إيقاف النزيف إلا أنها لن تمنع الاقتصاد الأمريكي من الانهيار خلال السنوات القادمة، فقد تجاوز الدين والعجز التجاري الحدود المعقولة ولا يمكن سد هذا العجز إلا بنمو اقتصادي داخلي كبير جدا يزيد على 10% سنويا ولعدة سنوات متتالية ومنه سينهار الدولار تدريجيا مما سيدفع دول العالم الناشئ كالصين، روسيا، البرازيل والهند لتأسيس نظام مالي عالمي جديد، يمكنهم من خلق عملة افتراضية جديدة

¹ روجي وجدي، المرجع السابق، ص.38.

² التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، "التقرير الاقتصادي السنوي"، (نقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2011)، ص.11.

لتأخذ دور عملة الاحتياط بدلا من الدولار الذي تستخدمه هذه الدول كوسيلة تجارية وعملة احتياط في بنوكها المركزية .

على سنوات أيضا نجد أن الأزمة المالية تبقى مؤثر أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية حيث نتيجة لذلك ستنمو اقتصاديات دول كبرى كالصين والهند وتتحول الصين إلى لاعب أساسي في الاقتصاد العالمي مما سينعكس على أمريكا وسياساتها مباشرة ويصبح من المستحيل أن تتحكم دولة واحدة بالقرار السياسي أو العسكري العالمي ، ولن تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار في بسط نفوذها و التفرد بالقرار السياسي¹ .

خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقييمها للاقتصاد العالمي إلى (-B) متوقعة تراجع نسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوقع المنظمة أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي عالميا 3.1% في سنة 2015 و 3.8% في 2016.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول ضررا حسب التغيرات إذ أن الاقتصاد الأمريكي سينمو بنسبة 2.8% في سنة 2016 بدلا من 3.1% ومنه سيشهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً بمقدار 0.7% خلال 2015 وذلك بسبب سوء أحوال الطقس في الشتاء الذي لم يشجع المتسوقين على التسوق وأعاق التصنيع جزئياً. ومنه سيواجه الاقتصاد الأمريكي أزمة كبيرة خلال السنوات القادمة ويدفع العالم كله نحو هذه الأزمة، فبعد قيام وكالة التصنيف الائتماني Stander and Porz القدرة الائتمانية للولايات المتحدة في أول مرة في تاريخها ضرب العالم موجة من الإضراب الاقتصادي² .

من جهته أبدى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي رأيه حول تحليله للأزمة المالية الأمريكية في مقاله المنشور تحت عنوان "منطقة اليورو تواجه الخطر" حيث حاول في مقاله أن يقول أن هناك أزمة سياسية تواجه أمريكا وليس مجرد أزمة اقتصاد ، وإن ما يحدث هو "أفول نظام" أكثر من كونه تعثر مؤسسات أو بنوك أو حتى سياسات اقتصادية ، إنه أيضا مؤشرات انهيار مؤكدة و خطرا يواجه مستقبل الولايات المتحدة .

أشار المفكر نعوم تشومسكي أيضا في مقال آخر له تحت عنوان "أمريكا في انحدار" أن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية له عدة عوامل أهمها حالة الصراع السياسي والاقتصادي الدائر في كواليس الكونغرس والبيت الأبيض . وقد كتب الدكتور جياكوموتشيوزا ، الباحث بجامعة بيركلي بكاليفورنيا في العدد الحالي من دورية

¹ الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009، الملخص التنفيذي، تقرير الأمم المتحدة، انظر الرابط التالي:

<http://www.un.org/esa/po/icg/wess/wesp.html>

² أحمد الخميسي، الأزمة العالمية... مالية أم سياسية، أنظر الرابط التالي:

<http://www.hrdiscussion.com/hr9600.html>

العلوم السياسية أن موضوع انهيار الولايات المتحدة أصبح أمرا لا شك فيه خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأخيرة¹، وفي جانب الأوضاع النقدية العالمية، استمر العديد من البنوك المركزية حول العالم في إتباع سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل على ما هي عليه في عام 2010².

ينتظر أن يظل النمو دون تغيير في عام 2009، ومن المتوقع أن يستمر تباعد في أداء النمو بين الإقتصادات المتقدمة والصاعدة، مع انخفاض النمو في الإقتصادات المتقدمة بشكل عام إلى مستويات أدنى بكثير من المستوى الممكن، ومن المرجح أن تظل الأوضاع بالغة الصعوبة في الأسواق المالية، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتوقع أن يظل التصحيح في أسواق المساكن عائقا أيضا أما الطلب. ولا يزال احتمال النتائج دون المتوقعة هو الأرجح في ميزان المخاطر الكلية التي تتعرض لها آفاق النمو العالمي على المدى القصير، ويرى خبراء الصندوق حاليا أن انكماش النمو العالمي إلى 3% أو أقل هو احتمال بنسبة 25% عامي 2009-2010، وهو ما يعادل حالة من الركود العالمي.

يكمن الخطر في الأحداث التي لا تزال تتكشف في الأسواق المالية، لاسيما المخاوف من أن تؤدي الحسائر الفادحة خلال الأزمة المالية إلى تطورات أعلى مستوى مما يهدد بنتائج صعبة ولا مفر منها في الولايات المتحدة³.

يواجه صانعو السياسات على مستوى العالم وخاصة الو.م.أ وخاصة مجموعة من التحديات المتنوعة سريعة الحركة، وفي عالم يزداد توجهها نحو التعددية القطبية، ولا يزال التحدي الأكبر داخل الو.م.أ وضمن بقاء نموها ضمن تصاعد مواطن الخطر، ويحتاج صانعو السياسات أيضا إلى مواصلة جهودهم الحثيثة لمواجهة اضطرابات الأسواق المالية حتى يتسنى اجتناب وقوع أزمة ثقة مكتملة الأركان، أو أزمة ائتمان شاملة، وتمثل الأولويات العاجلة التي يناقشها لمزيد من التفصيل عدد أبريل 2008 من تقرير الاستقرار المالي العالمي. يمكن أن يساعد إطلاق مبادرات لتحقيق الاستقرار في سوق المساكن الأمريكية أيضا على الحد من جوانب عدم يقين المحيطة بالتطورات النظام العالمي.

¹ سعيد الشهابي، أمريكا على طريق الانحدار: 2011-08-31، أنظر الرابط التالي:

<http://www.a/mokhtsar.com/sites/default/files/styles/farnt/public/1-380.jpg>.

² نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2011، (تقرير التنمية البشرية 2011، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ص.4.

³ Ank mussink, **the financial crises caused by unpreventable or organized failures**, international journal of economic sciences and applied research 2. p.5.

توقع صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" أن يشهد النمو العالمي تباطؤ كبيراً في أواخر عام 2008 قبل أن يبدأ في تحقيق انتعاش متواضع خلال النصف الثاني من سنة 2009. ولقد أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية على الدور المحوري الذي يؤديه الصندوق في اتخاذ الإجراءات المطلوبة تجاه الأزمات و بلورة الأفكار ذات الصلة.

تمتع الولايات المتحدة في فجر الألفية الجديدة بتفوق لم تصل إليه أعظم الإمبراطوريات في فجر التاريخ، فهي تمارس سيطرة لا نظير لها في كل أنحاء العالم، فقد توسّطت في النزاعات في بقع الاضطراب الرئيسية إلى الحد الذي جعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. وتنتشر القوات الأمريكية حول العالم من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجهة في شرق آسيا، وتكاد تتحول هذه المحطات للتدخل الأمريكي باسم حفظ السلام إلى التزامات عسكرية دائمة. وتعتبر الولايات المتحدة نفسها مصدر المؤسسات الديمقراطية في العالم والضامن لها، وتسيطر على النظام المالي العالمي بتوفير أكبر مجمع لرأس المال الاستثماري، والملاذ الأكثر جاذبية للمستثمرين، وأوسع سوق للصادرات الأجنبية. وتحدد الثقافة الشعبية الأمريكية معايير للدوق في كل أنحاء العالم.¹

وفي المقابل فإن اهتمام الأميركيين بالسياسة الخارجية متدن، ومن ثم فإن الحكمة تدفع السياسيين الطامحين إلى تجنب الخوض في نقاشات حول السياسة الخارجية، وبدا الأمر في التسعينيات كما لو أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى سياسة خارجية البتة، وأن بوسعها الاقتصر على الاستجابة للتحديات عندما تنشأ. ولقد ولدت نهاية الحرب الباردة شعوراً بالزهو والازدهار وشعوراً بالقدر الأمريكي يعبر عن نفسه في أسطورة مزدوجة، فعلى اليسار يرى كثيرون أن الولايات المتحدة بمثابة الحكم الأساسي على التطورات المحلية في كل أنحاء العالم، وهم يتصرفون كما لو كانت أميركا لديها الحل الديمقراطي الملائم لكل مجتمع آخر، وعلى اليمين يتوهم البعض أن انهيار الاتحاد السوفياتي تحقق بسبب الحزم الأمريكي ويرون الحل لأزمات العالم في الهيمنة الأمريكية وفرض الحلول الأمريكية على البقع المضطربة في العالم.

ولكن السبب الأعمق للصعوبة التي واجهتها أميركا في تسعينيات القرن العشرين في تطوير إستراتيجية متماسكة للعالم تحظى فيها بدور مركزي جداً هو وجود ثلاثة أجيال مختلفة ذات ثلاث مقاربات مختلفة للسياسة الخارجية تتنازع في ما بينها بشأن الدور الأمريكي، وهذه القوى المتنازعة هي المحاربون القدامى في

¹تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمة المالية العالمية خلال السنوات 2007-2008-2009، أنظر الرابط الأتي:

الحرب الباردة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الذين يسعون لتكييف خبراتهم في ظروف الألفية الجديدة، وأنصار حركة الاحتجاج على فيتنام الذين يسعون لتطبيق دروسها على نظام العالم الجديد الناشئ، وجيل شكلته تجارب (المعلوماتية والعمولة) تجعل من الصعب عليه استيعاب مفاهيم جيل الحرب الباردة أو مفاهيم المحتجين على فيتنام.

هناك من يرى إن الأزمة المالية العالمية هي في واقع الأمر أزمة سياسية ، أزمة نظام وأيديولوجية ، وقد انعكست آثارها السلبية على الدول المصدرة لها، أما على صعيد الدول العربية فهي على الأقل ستقوم بتقليص حجم المساعدات المقدمة لدول العالم الثالث. و يرى السياسيون انه لا بد من إعادة النظر في صحة الالتزام بنود صندوق النقد والبنك الدولي التي دعنا إلي نبد دور الدولة ، والتخلي عن التخطيط والقطاع العام والتنمية . الجانب الأكثر خطورة الكامن في الأزمة السياسية العالمية الحالية ، أن الرأسمالية اعتادت حل أزمتها الاقتصادية بتصديرها للخارج بإشعال الحروب، وهناك ما يمكن أن تجده الأزمة سببا للحروب في إيران ، ودول أمريكا اللاتينية التي يعلن بعضها عداؤه الصريح لأمريكا . أيا كان ، فلا يمكن النظر إلي الكارثة التي وقعت باعتبارها " لعبة الاقتصاد " بعيدا عن السياسة .¹

• أزمة الائتمان :

هل يمكن أن يحتل اليورو مكانة أكثر أهمية من الدولار، فهل يمكن أن تصبح العملة الأوروبية هي المسيطرة و الرئيسية في العالم؟؟؟؟ تساؤلات عديدة قد أجاب عنها التحليل المالي الذي قاما به أستاذان في جامعتين أمريكيتين.

هذا التحليل قاما به كل من البروفيسور منزى شين من جامعة وسكونسين والبروفيسور جيفري فرانكل من جامعة هارفارد، فقد قاما بإجراء عمليات حسابية تظهر أن اليورو سيحل محل الدولار خلال 10-15 سنة كعملة لأكبر الاحتياطات في العالم، ولكن تحليلهما لم يستند إلى هذه الأزمة، حيث أن هذه الأزمة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تسريع هذه التوجهات،.

و ذكر كل منهما سببين لتدهور الدور الدولي للدولار الأمريكي.

الأول، العجز المستمر في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد وربما الطموحات الإمبريالية المبالغ فيها، أيضاً .

¹ بجنّة مزبان، التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الخليج العربي لفترة "1990-2003"، (مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسات الخارجية، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2014/2015).

الثاني، ظهور بدائل حقيقية للدولار.

ولم يكن لدى الين ولا المارك الألماني فرصة حقيقية ليحل أي منهما محل الدولار، لكن اليورو بديل حقيقي. فاقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخماً مثل اقتصاد الولايات المتحدة تقريباً، وربما يتخطاه من خلال استمراره في التوسع. أما لندن فهي المركز المالي لمنطقة اليورو بحكم الأمر الواقع، على الرغم من أن المملكة نفسها لم تتبن اليورو. كذلك، أسواق السندات في منطقة اليورو أصبحت الآن بالقدر نفسه من العمق وتوافر السيولة مثل نظيراتها في الولايات المتحدة.

ومن جهته أكد الباحث فولفجانج مونشو أنه نتيجة للتضخم المرتفع، فإن العديد من الدول النامية ستجد صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار. وربما تكون غير متحمسة لخفضها الآن، لكن سيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه. وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها فعندها من المؤكد أن تعيد التوازن إلى مدحراتها الاحتياطية أيضاً.

وبين مونشو أن هناك عامل آخر يدفع إلى إضعاف القطاع المالي الأمريكي هو أزمة الرأسمالية الأنجلو - ساكسونية القائمة على المعاملات.

ويعتقد مونشو أنه خلال سنوات معدودة سيواصل الناس تقييم عناصر القوة النسبية للأنظمة المالية الأنجلو - ساكسونية والأنظمة المالية في أوروبا القارية بالطريقة نفسها. أيضاً أن يصمد اقتصاد منطقة اليورو أمام الصدمات الاقتصادية الناشئة عن أزمة الائتمان، على نحو أفضل نسبياً.

وأوضح مونشو أن اليورو يمثل فقط أكثر قليلاً من ربع احتياطيات العالم، مقابل نصيب الدولار البالغ الثلثين. لكن من أجل أن يظل الدولار في مرتبة سفلى إلى الأبد، يجب الاعتماد على بعض نظريات المؤامرة غير الملائمة. وإحدى هذه النظريات تقول إن البنوك المركزية الأجنبية تتواطأ على التمسك بالدولار لحماية قيمة ممتلكاتها. لكن الأمر لا يسير على هذا النحو. فالعوامل التي لم يتم أخذها في الاعتبار، الخاصة بالشبكات التي فضلت الدولار في الماضي، من السهل أن تفضل اليورو في المستقبل¹.

وأضاف مونشو أن التدايمات الجيوسياسية المرتقبة لهذا الانتقال هائلة جداً وبدايةً، ستفقد الولايات المتحدة امتيازاتها الهائلة - المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية وثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب الذين يستثمرون في الولايات المتحدة. وسيتوقف الدولار فجأة عن أن

¹ عبد الحميد مرغيث، الشريف بقة، لماذا تعاود الأزمات المالية مجددا في الفكر الإقتصادي الأمريكي "بول كروغمان" قراءة في كتاب "العودة إلى الكساد العظيم.. أزمة الإقتصاد العالمي، ص 26.

يصبح " عملتنا نحن، ومشكلتكم أنتم". وسيتضاءل النفوذ في المؤسسات المالية الدولية. وفقدان الدولار دور العملة الدولية الرائدة لن يؤدي إلى ضياع النفوذ السياسي فحسب، وإنما أيضا ضياع السلطة. ويشير مونشو إلى أن السياسيين ليس بوسعهم فعل الكثير لمنع حدوث مثل هذا التحول الذي هو أشبه بالزلزال، متهما المؤسسة السياسية الأمريكية بأنها ليست مدركة حتى الآن لما سيحل بها. ومرة أخرى، الشيء نفسه يمكن أن يقال عن القادة السياسيين الأوروبيين، الذين لم يعطوا أية إشارة تفيد بأنهم على استعداد للتعامل مع المسؤوليات التي تأتي مع التعامل مع العملة الرئيسية في العالم¹.

¹ عبد الحميد مرغيث، الشريف بقة، المرجع السابق. ص 27.

في نهاية الفصل الثالث نستخلص :

تجاوزت أمواج الأزمة المالية العالمية البورصات والتعاملات النقدية لتصل إلى الاقتصاد الحقيقي، وبدأت آثارها تظهر جلية في الحياة اليومية للناس. ومن مظاهرها أن الملايين من العاملين عبر العالم وجدوا أنفسهم ضحية لهذه الأزمة التي أجبرت المؤسسات المشغلة لهم على التضحية بهم، وتسريحهم للحفاظ على توازنتها وتفادي الانهيار. و تفاوتت الآراء بشأن التطورات المحتملة لهذه الأزمة المالية فهناك من يرى أنها المرحلة الأصعب بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الأمريكي و إن بوادر تعافيهما قريبة، أما من جهة أخرى توقع استمرار الأزمة على كلا الاقتصاديين و وجود صعوبة في تحديد مدى الاستقرار أو التغير في ذلك.

الاجتماعية

من خلال الإشكالية التي تم طرحها في هذه الدراسة يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الحقيقة جاءت فقط إمتدادا لظاهرة العولمة الإقتصادية و تحول معظم إقتصاديات العالم إلى فلسفة إقتصاد السوق في مطلع القرن الحادي و العشرون.

في ضوء ما تقدم يمكن تقديم العديد من الاستنتاجات أهمها:

-الدعوة إلى بناء نظام مالي جديد تساهم فيه الدول النامية و منها الدول العربية بالمشاركة مع الدول الكبرى الأخرى كالصين أي نظام عالمي متعدد الأقطاب لكي لا يكون الإقتصاد العالمي عرضة لسيطرة الإقتصاد الأمريكي ذو القطب الواحد.

-السعي الى صياغة أدوات خاصة كالتنبؤ بالأزمات المالية و الإقتصادية و يكون موضع تطبيقها واقعيًا لضمان الاستقرار الإقتصادي.

-ضرورة تطبيق مبادئ الشفافية و الثقة و خلق نوع من الرقابة و الإشراف على الجهاز المصرفي من قبل البنوك المركزية للتمكن من إدارة الأزمات و متابعة أنشطة المستثمرين.

-أظهرت الأزمة المالية العالمية فشل السياسات المالية الجديدة التي قامت دولها بالانحراط في الإقتصاد العالمي إضافة الى ذلك بينت الأزمة المالية العالمية فشل الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في توجهات اليمين المحافظ بقيادة الرئيس جورج بوش.

- وقف سياسة الهدر والإنفاق الحكومي واستنزاف أموال الدول والحد من الاستثمار بالمشاريع المظهرية وغير الإنتاجية وتخفيض نفقات الموازنة العامة.

- إقامة مشاريع إستراتيجية مولدة للدخل بالاعتماد على ثروات الدول.

- إن حدوث الأزمة المالية العالمية يشير إلى حالة من الخلل في الإقتصاد بدأت من القطاع المالي وامتدت إلى القطاع الحقيقي.

- الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة بغية إنعاش الإنفاق الاستهلاكي.

-السياسات المالية والنقدية المرنة التي يتبعها الإقتصاد الأمريكي كفيلة بأن تساهم في إنهاء حالة الركود وتعد عملية إنقاذ المصارف من الإفلاس مثالا على سرعة ومرونة التحرك إزاء السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الأزمة.

- كل الجهود المبذولة من قبل الاقتصاد الأمريكي بالتعاون مع المصارف المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكن لامتنعاص الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والتي حتما ستأخذ وقتاً أطول لحلها قد يصل يتجاوز السنتين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر :

أ- اللغة العربية :

1. الكتب :

1. البكري جواد كاظم، فح الاقتصاد الأمريكي " الأزمة المالية "، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011).
2. البكري كاظم جواد، فح الاقتصاد الأمريكي " الأزمة المالية "، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011).
3. بن حسين محمد لخضر، الازمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، (الجزائر: المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995).
4. جيدير مانيو، ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض، منهجية البحث العلمي في رسائل الماجستير و الدكتوراه. د. د. ن.
5. الدليمي حمد فواز، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، (الأردن: دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2011).
6. رمزي محمود، الأزمة المالية... والفساد العالمي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009).
7. الرمالوي محمد سعيد محمد، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية ، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2011).
8. السعدي إبراهيم بن حبيب الكروان، أزمة الائتمان، (دار جرير للنشر والتوزيع، ط2، 2009).
9. السيد حسين عدنان، الأزمة الدولية، قضايا دولية، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2010).
10. العباس بلقاسم، تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية و النامية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 102، افريل 2011، السنة العاشرة).
11. فرزات حامد، (مترجما) أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم " العولمة " ، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001).
12. اللوزي موسى، نجم العزاوي وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية "التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ج2، 2010).

2- المجالات و الدوريات :

1. أبو حمود موفق، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة " أسبابها وتداعياتها وسبل معالجتها "، مجلة فيلادلفيا الثقافية.
2. بوجلال محمد، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
3. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، 2009، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.
4. شحاتة حسين، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، (سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي).
5. صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 8، ديسمبر 2010.
6. العباس بلقاسم، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، ع 102، أبريل 2011، السنة العاشرة.
7. غلة مراد، الأزمة المالية العالمية، "تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، حريف 2009، شتاء 2010.
8. قصبه نبال محمود، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة "الأسباب التداعيات والحلول"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
9. كاخيا إبراهيم إسماعيل، الأزمات الاقتصادية العالمية ومصير الوحدة الأوروبية، (جريدة الحوار المتمدن، المحور: العولمة و تطورات العالم المعاصر، العدد 1881، 10-04-2010).

ب- اللغة الأجنبية:

1. Ank mussink, **the financial crises caused by unpreventable or organized failures**, international journal of economic sciences and applied research 2.

2 - الرسائل :

1. بختة مزيان، التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الخليج العربي لفترة 1990-2003، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسات الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2014/2015).
2. بن علي عبد الغاني، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة دالي براهيم 2009-2010).
3. جمال عبد المنعم البستنجي، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، (مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012).
4. حاج موسى نسيم، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة "2007-2008"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009).
5. حميشي فهيم، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الأسواق المالية العربية " دراسة حالة سوق عمان المالي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أكلكلي محمد اولحاج-البويرة، 2014-2015).
6. دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي "دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT"، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013).
7. روجي وجدي، عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2010).

8. سايل سعيد، التعاون الأوروبي - المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية " 2007-2011"،
(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية
وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة
مولود معمري- تيزي وزو، 2012).
9. عبد اللطيف إيمان محمّدو، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، (أطروحة مقدمة لنيل
شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية-
العراق، 2011).
10. العطري ميلود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة،
(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع
علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007-2008).
11. العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن
العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم
الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، 2012 جامعة
الحاج لخضر -باتنة 2012-2013).
12. نوي سميرة، تأثير الأزمة المالية على السياسة العالمية " دراسة حالة الجزائر "، (مذكرة مقدمة
لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية،
جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013).
13. الهاشمي محمد حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية " دراسة حالة
سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 "، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات
شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-
2012).

1. بجيلح الطيب، الأزمة المالية رؤية إسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، (قسنطينة: جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 5-6 ماي 2009).
2. بوزغدة حسين، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، (الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20_21 أكتوبر 2009).
3. علي لطفي، الأزمة المالية العالمية " الأسباب، التداعيات، المواجهة "، (مارس 2009).
4. مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 20-21 أكتوبر 2009).
5. مراد ناصر، الأزمة المالية العالمية: الأسباب الآثار وسياسات مواجهتها، (الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009).

4 - تقارير و دراسات:

1. أبو العينين محمد محمد، التجاوب المتوسطي مع الأزمة الاقتصادية العالمية "مشروع توصيات"، (الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية، اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم، 10-03-2016).
2. الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، "تقارير المركز"، (تركيا: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، جوان 2009).
3. استشراف الافاق الاقتصادية العالمية و العربية 2015 - 2016 في ظل تزامم التحولات و التغييرات، (التقرير السنوي رقم 8، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، افريل، 2015).
4. الأسدي جاسم محمد عبد الحسين، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق المال العربية، "دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2005-2010".

5. الآغا وفيق حلمي، سمير مصطفى أبو مدللة، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، سبتمبر 2009).
6. تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010).
7. التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، "التقرير الاقتصادي السنوي"، (أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2011).
8. تقرير التجارة والتنمية، استعراض عام، (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، 2003).
9. الخولي حسين، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي "التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، (ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي: انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في إحتوائها، ديسمبر 2009).
10. زروق جمال الدين، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، "دراسات اقتصادية"، (الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي، 2011).
11. زيدان محمد أحمد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، (طرابلس: ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 آذار 2009).
12. سوباتشي باولا، دريفل جون، ما بعد الدولار وإعادة التفكير في النظام النقدي الدولي، (دراسات عالمية، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 94، مارس 2010).
13. السويلم سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، (دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية"، المشروع رقم 2 - 13-2012).
14. السيد علي أسامة عبد المنعم، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010).

15. الصيداني علا، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، ورقة عمل تقدم إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنطقة التجارة العالمية، (بيروت، 11-12 تشرين الثاني، نوفمبر 2009).
16. الطيب سعود موسى، أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، (جامعة مؤتة، 2011).
17. عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، (بيروت: المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009).
18. الفرا ماجد محمد، الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها.
19. كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، (جامعة سكيكدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير).
20. محمد جلال، أحمد ممدوح، منطقة اليورو: نظرة تحليلية وتوقعاتها عام 2013، (إعداد قسم التحليل الاقتصادي للأسواق العالمية، 2012).
21. مرغيث عبد الحميد، الشريف بقة، لماذا تعاود الأزمات المالية مجددا في الفكر الاقتصادي الأمريكي "بول كروغمان"، قراءة في كتاب: العودة إلى الكساد العظيم.. أزمة الإقتصاد العالمي.
22. المطارنة بشار، وليد الصافي، الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق.
23. المناصير على فلاح، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية "حقيقتها أسبابها.. تداعياتها وسبل العلاج"، (جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2009).
24. الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013، (تقرير صندوق النقد الدولي، جانفي 2013، وآفاق النمو الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي واللجنة الأوروبية الصادرة نهاية سنة 2012).
25. نزال عبدالله إبراهيم، راشد جميل جبر، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمة الأعمال، نوفمبر 2009).

26. نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2011، (تقرير التنمية البشرية 2011، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
27. يوسف أبووفارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة).

5- الأترنت:

1. أبو صلاح علاء، أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية، أنظر الرابط التالي:
<http://a//aa-abu-saleh.b/ogspot.com/2009/01/blog-post-07.html>
2. حجازي شريف محمد، الأزمة المالية العالمية... والاقتصاد الإسلامي، أنظر الرابط التالي:
<http://pulpit.a/watam voice.com/content-1670 11.html>
3. عاهد ناصر الدين، الأزمة الاقتصادية العالمية... أسباب وحلول، أنظر الرابط التالي:
<http :www.youm 7.com/story/1298619#.vw 7bz-lyrcc>
4. عرفة جمال، هل دبرت أمريكا الأزمة المالية العالمية للإستيلاء على أموال العرب، 12-10-1429 مقال منشور.
<Http://www.a/mos/im.net/node/100476>.
5. المناعي جاسم، الأزمة المالية العالمية... ورب ضارة نافعة، صندوق النقد الدولي، مقال منشور بتاريخ 2008-09-21، أنظر الرابط التالي:
<http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx>.
6. الأصيل إبراهيم، الأزمة المالية الأمريكية 2008، أنظر الرابط التالي:
<http://madina-blog-net/2008/10/17>.
7. الخميسي أحمد، الأزمة العالمية... مالية أم سياسية، أنظر الرابط التالي:
<http :www.hrdiscussion.com/hr9600.html>.
8. الشهابي سعيد، أمريكا على طريق الانحدار: 31-08-2011، أنظر الرابط التالي:
<http://www.a/mokhtsar.com/sites/default/fi/es/styles/farnt/public/1-380.jpg>.

8. الفلاحي عبد الحكيم، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، أنظر الرابط التالي:
www.madariss.fr

9. أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على الهجرة، تقرير المنظمة الدولية للهجرة " IOM "، (يناير 2009) أنظر الرابط التالي:

<http://www.iomint/jahia/cache/offonce/pid/1674?entryId=20275>

10. الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009، الملخص التنفيذي، تقرير الأمم المتحدة، انظر الرابط التالي:

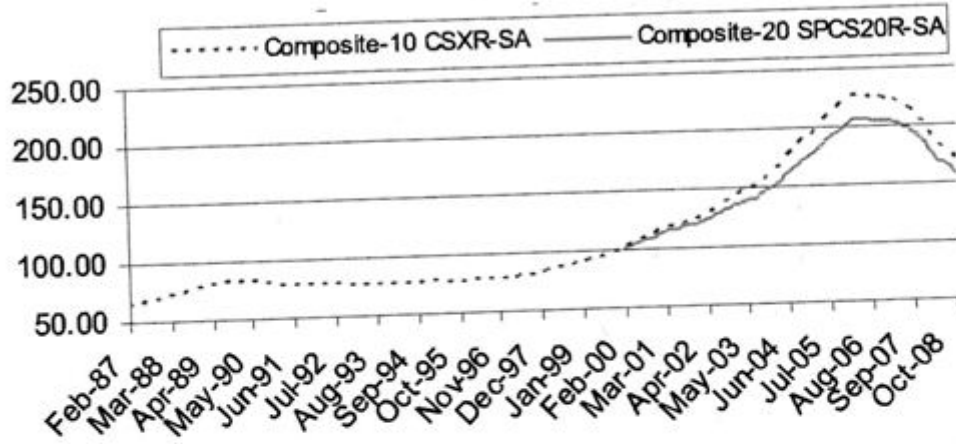
<http://www.un.org/esa/po/icg/wess/wesp.html>.

11. تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمة المالية العالمية خلال السنوات 2007-2008-2009، أنظر الرابط التالي:

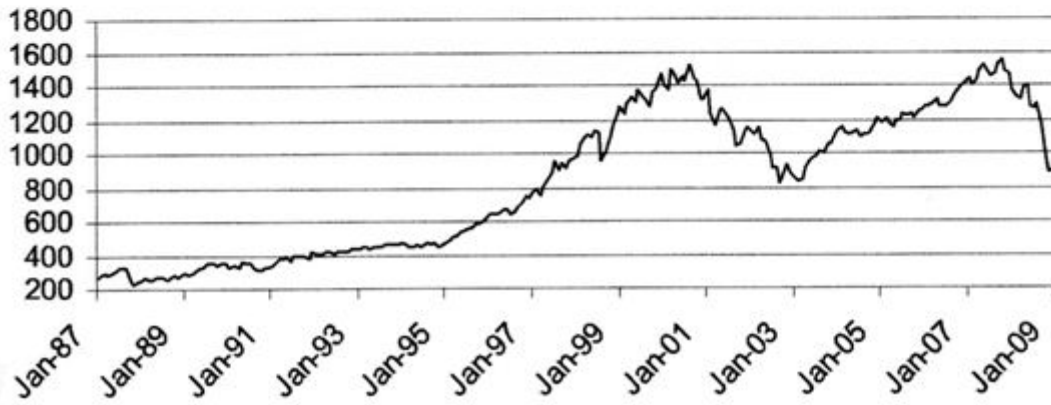
www.banque.gov.

فائمه الالحق

شكل رقم (1): أسعار العقار في الولايات المتحدة



رسم بياني رقم (2): أسعار الأسهم Adjusted S&P 500





الشكل (01): خريطة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية

الجدول ١-١: استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (التغيير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

| التغيير من ربع السنة إلى الربع الرابع اللاحق | التغيير من سنة إلى أخرى | | | | | | | | |
|--|-------------------------|------|--------|------|--------|------|--------|------|------|
| | تقديرات | | توقعات | | توقعات | | توقعات | | |
| | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | | |
| | ٤,٠ | ٣,٦ | ٢,٧ | ٠,٠ | -٠,٢ | ٤,٠ | ٣,٣ | ٣,٢ | ٤,٠ |
| الناتج العالمي ^١ | ٣,٣ | ٣,٠ | ٠,٨ | ٠,١ | -٠,١ | ٣,٢ | ١,٢ | ١,٢ | ١,٦ |
| الاقتصادات المتقدمة | ٣,٤ | ٣,٢ | ١,٧ | ٠,١ | -٠,٢ | ٣,٠ | ١,٩ | ٣,٢ | ١,٨ |
| الولايات المتحدة | ١,١ | -٠,٦ | -٠,٩ | ٠,٠ | -٠,٢ | ١,١ | -٠,٣ | -٠,٦ | ١,٤ |
| منطقة اليورو | ١,١ | ١,٥ | ٠,٤ | ٠,٠ | -٠,١ | ١,٥ | -٠,٦ | -٠,٨ | ٣,١ |
| ألمانيا | ١,٠ | -٠,٤ | -٠,٣ | ٠,٠ | -٠,٤ | -٠,٩ | -٠,١ | -٠,٠ | ١,٧ |
| فرنسا | -٠,٦ | -٠,٤ | ٣,٨ | ٠,٠ | -٠,٤ | ٠,٥ | ١,٥ | ٣,٤ | -٠,٤ |
| إيطاليا | ١,١ | -٠,٧ | ١,٩ | ٠,١ | -٠,١ | -٠,٧ | ١,٦ | ١,٤ | -٠,٤ |
| إسبانيا | -٠,١ | ٣,٨ | ٠,٤ | ٠,٧ | ٠,٤ | ١,٤ | ١,٦ | ٢,٠ | -٠,٦ |
| اليابان | ١,٥ | ١,١ | -٠,٣ | ٠,٣ | -٠,٣ | ١,٥ | -٠,٧ | -٠,٢ | -٠,٩ |
| المملكة المتحدة | ٢,٥ | ٢,٠ | ١,١ | ٠,١ | -٠,٣ | ٢,٤ | ١,٥ | ١,٨ | ٢,٦ |
| كندا | ٣,٤ | ٣,٠ | ٢,٠ | ٠,١ | -٠,٣ | ٣,٤ | ٢,٥ | ١,٨ | ٣,٣ |
| اقتصادات متقدمة أخرى ^٢ | ٥,٩ | ٥,٧ | ٥,٢ | ٠,١ | -٠,٢ | ٥,٧ | ٥,٣ | ٥,١ | ٦,٤ |
| الاقتصادات الصاعدة والنامية ^٣ | ٣,٤ | ٣,١ | ١,٤ | ٠,٤ | -٠,٣ | ٣,٨ | ٣,٢ | ١,٦ | ٥,٢ |
| أوروبا الوسطى والشرقية | ٣,٤ | ٤,١ | ١,٥ | ٠,١ | -٠,٤ | ٤,٠ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٤,٨ |
| كومنولث الدول المستقلة | ٣,٩ | ٤,٨ | ١,٩ | ٠,٠ | -٠,٣ | ٣,٨ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٤,٣ |
| روسيا | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٨ | ٤,٦ | ٣,٥ | ٣,٢ | ٦,١ |
| ما عدا روسيا | ٧,٤ | ٧,٠ | ٧,٢ | ٠,١ | -٠,٠ | ٧,٢ | ٧,١ | ٦,٦ | ٨,١ |
| آسيا النامية | ٨,٣ | ٧,٨ | ٧,٩ | ٠,٣ | -٠,١ | ٨,٢ | ٨,٠ | ٧,٨ | ٩,٣ |
| الصين | ٦,٢ | ٥,٨ | ٤,١ | ٠,١ | -٠,٢ | ٦,٢ | ٥,٧ | ٤,٠ | ٧,٧ |
| الهند | ٥,٥ | ٥,٣ | ٩,٠ | ٠,٢ | -٠,٣ | ٥,٥ | ٥,٩ | ٦,١ | ٤,٥ |
| بلدان آسيان الخمسة ^٤ | ٣,٨ | ٣,٦ | ٢,٧ | ٠,٠ | -٠,٣ | ٣,٩ | ٣,٤ | ٣,٠ | ٤,٦ |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي | ٤,١ | ٣,٨ | ١,٤ | ٠,١ | -٠,٥ | ٤,٠ | ٣,٠ | ٢,٩ | ٢,٧ |
| البرازيل | ٢,٠ | ٤,٠ | ٣,٢ | ٠,١ | -٠,١ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٩ | ٣,٩ |
| المكسيك | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٣ | ٣,٧ | ٣,١ | ٤,٧ | ٣,٩ |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان | ... | ... | ... | ٠,٤ | -٠,٣ | ٦,١ | ٥,٦ | ٤,٨ | ٥,٣ |
| إفريقيا جنوب الصحراء ^٥ | ٣,٢ | ٣,٤ | ٢,٢ | ٠,٨ | -٠,٠ | ٣,٣ | ٢,٨ | ٢,٥ | ٣,٥ |
| جنوب إفريقيا | ١,٢ | -٠,٩ | -٠,٦ | ٠,١ | -٠,٢ | ١,٣ | ٠,٠ | -٠,٢ | ١,٦ |
| للتذكير | ... | ... | ... | ٠,٢ | -٠,٣ | ٣,٧ | ٣,١ | ٤,٨ | ٤,٠ |
| الاتحاد الأوروبي | ٣,٢ | ٣,٠ | ١,٨ | ٠,٠ | -٠,٢ | ٣,٥ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٣,٩ |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٢ | ٥,٣ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٦,٠ |
| النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السوقية | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٢ | ٥,٣ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٦,٠ |
| حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) | ... | ... | ... | ٠,٠ | -٠,٠ | ٤,١ | ٢,٢ | ١,٠ | ٤,٧ |
| الواردات | ... | ... | ... | ٠,٤ | -٠,٣ | ٧,٢ | ٦,٢ | ٤,٩ | ٨,٦ |
| الاقتصادات المتقدمة | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٠ | ٤,٦ | ٣,٨ | ١,٩ | ٥,٦ |
| الاقتصادات الصاعدة والنامية | ... | ... | ... | ٠,٤ | -٠,٨ | ٦,٥ | ٤,٨ | ٣,٧ | ٦,٤ |
| الصادرات | ... | ... | ... | ٠,١ | -٠,٠ | ٤,٦ | ٣,٨ | ١,٩ | ٥,٦ |
| الاقتصادات المتقدمة | ... | ... | ... | ٠,٤ | -٠,٨ | ٦,٥ | ٤,٨ | ٣,٧ | ٦,٤ |
| الاقتصادات الصاعدة والنامية | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي) | ٤,٧ | ١,٣ | ١,٢ | ٢,٠ | ٢,٨ | ٤,٩ | ٣,٣ | ١,٠ | ٣,٦ |
| النفط | ٢,٧ | ٣,٣ | ١,٢ | ١,٣ | ٢,٢ | ٤,٣ | -٠,٩ | ٩,٨ | ١٧,٨ |
| السلع غير الوقود (المتوسط على أساس الأوزان الترجيحية للصادرات العالمية من السلع الأولية) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| أسعار المستهلكين | ٣,١ | ١,٧ | ١,٨ | ٠,٢ | -٠,١ | ٢,٠ | ١,٧ | ٢,٠ | ٢,٧ |
| الاقتصادات المتقدمة | ٥,٢ | ٥,٣ | ٤,٩ | ٠,١ | -٠,١ | ٥,٦ | ٥,٩ | ٥,٩ | ٧,٢ |
| الاقتصادات الصاعدة والنامية ^٦ | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%) ^٧ | ... | ... | ... | ٠,٠ | -٠,١ | ٠,٦ | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٥ |
| على الودائع بالدولار الأمريكي | ... | ... | ... | ٠,٢ | -٠,١ | ٠,٤ | ٠,٢ | ٠,٦ | ١,٤ |
| على الودائع باليورو | ... | ... | ... | ٠,٠ | -٠,٠ | ٠,٢ | ٠,٢ | ٠,٣ | ٠,٣ |
| على الودائع بالين الياباني | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ١١ فبراير إلى ١١ مارس ٢٠١٣. وعندما لا تذكر البلدان حسب الترتيب الأبجدي، يكون الترتيب على أساس حجمها الاقتصادي. وتعدل البيانات ربع السنوية المجمعة موسمياً.

^١ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل ٩٠٪ من الأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية العالمية.
^٢ ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٣ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل ما يقارب ٨٠٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.
^٥ البيانات الإقليمية والعالمية المجمعة تتضمن بيانات جنوب السودان.
^٦ المتوسط البسيط لأسعار النفط العام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي الفاتح، وغرب تكساس الوسيط وقد بلغ متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ١٠٥,٠١ دولار في عام ٢٠١٢؛ أما السعر المفترض على أساس أسواق العقود المستقبلية فهو ١٠٢,٦٠ دولار في ٢٠١٣، و ٩٧,٥٨ دولار في ٢٠١٤.
^٧ السعر لسنة أشهر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وثلاثة أشهر بالنسبة لمنطقة اليورو.

الخريطة شكل 10 الأقاليم الاقتصادية الكبرى في (و م ا)

